الأَوْزان الاسمِيَّة الغَريبَة
دِراسَة صَرْفيّة صَوْتيّة لِنَماذِج مُخْتارَة

د. رياض رزق الله أبو هولا
قسم اللغة العربية - كلية الآداب
الجامعة الهاشمية -الأردن

د. نهلة عبد العزيز الشقران
قسم اللغة العربية - كلية الآداب
الجامعة الهاشمية -الأردن

الأَوْزان الاسمِيَّة الغَريبَة
دِراسَة صَرْفيّة صَوْتيّة لِنَماذِج مُخْتارَة

د. رياض رزق الله أبو هولا
قسم اللغة العربية - كلية الآداب - الجامعة الهاشمية -الأردن
riyad@hu.edu.jo
د. نهلة عبد العزيز الشقران
قسم اللغة العربية - كلية الآداب - الجامعة الهاشمية -الأردن
n.alshgran@yahoo.com
تاريخ تقديم البحث: ٢٠/ ٤/ ١٤٤٧ هـ تاريخ قبول البحث: ١٦/ ٦/ ١٤٤٧ هـ

ملخص الدراسة:

هذه دراسة تتناول بعض الأوزان الغريبة في العربية، وهي:(فَعْيَل، وفَعْنول، وفُعِّيل، وفُعَلِّن، ومُفْعوْل، وفَعْفَعيْل) وتسعى لدراستها دراسة صرفية صوتية، وبيان سبب إطلاق حكم (غريب) عليها وتنبع أهميتها من خلال أهميّة الأحكام الصرفيّة عامة، التي تضبط قواعد اللغة، فتبيح استعمال صيغة ما، وتمنع أخرى، وتحاول معرفة آراء العلماء تجاه هذه الأوزان، قربًا أو بعدًا من وصفه بالغريب.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أنّ الوزن الغريب قد ينتج عن الخلاف في الأصل المشتق منه، أو من صيغة متروكة في العربية، أو هي من خارج أوزن العربية تسربت من لغات أخرى، أو من تحوّل الوزن من صورة إلى صورة بفعل القوانين الصوتية؛ كالإتباع والمماثة أو المخالفة، وأنّ قلّة ألفاظ الوزن الغريب، تتوافق وغرابة معناها.

الكلمات المفتاحية: الوزن الصرفيّ، الغريب، علم الأصوات، الاشتقاق، الزيادة.

Unusual Nominal Patterns in Arabic: A Morphophonological Study of Selected Forms

Dr. Riyad Rizqallah Abu Hola
Department of Arabic Language, College of Arts,
The Hashemite University, Jordan
D r. Nahla Abdulaziz Al-Shaqran
Department of Arabic Language, College of Arts,
The Hashemite University, Jordan

Abstract:

This study investigates a selection of unusual nominal patterns in Arabic, namely faʿyal, faʿnūl, fuʿʿīl, fuʿallin, mufʿūl, and faʿfaʿīl, through a combined morphological and phonological perspective. It seeks to examine the reasons behind labeling these patterns as gharīb (unusual), as well as the implications of scholarly disagreement concerning their classification. The significance of the study lies in the central role of morphological judgments in regulating linguistic usage, as such judgments determine the acceptability or rejection of specific patterns within the language. Adopting a descriptive–analytical methodology, the study examines classical linguistic sources and analyzes scholarly positions regarding the degree to which these patterns may be considered unusual. The findings indicate that the characterization of a nominal pattern as unusual may result from disagreement over its derivational origin, its association with obsolete or abandoned patterns in Arabic, its emergence through lexical borrowing from other languages, or its transformation due to phonological processes such as assimilation, dissimilation, or vowel harmony. The study also concludes that the limited number of lexical items attested for unusual patterns correlates with the semantic markedness and strangeness of their meanings.

key words: nominal pattern; unusual (gharīb); phonology; derivation; augmentation.

المقدمة:

عُرف عن علماء العربيّة اهتمامهم بأدّق الجزئيات المتعلّقة بعلومها، والسعي نحو استقصاء المعلومة بشتّى الطرق، والبحث عن الشاهد تقويةً وتأكيدًا؛ لتخرج أحكامهم أقربَ ما تكون من الواقع اللغويّ، فنتج عن ذلك العديد من الأحكام المتعلّقة بفروع اللغة عامة؛ كالجائز والممتنع، والضرورة، وغير ذلك، وعلم الصرف يخضع بجزئياته المختلفة لهذه الأحكام، وعند النظر في الميزان الصرفي نجد أنَّ العلماء حاولوا إحصاء بل حصر الأوزان الممثلة لألفاظ العربية كافّةً؛ حرصًا منهم على عدم دخول ما ليس منها إلى بنيتها اللغوية، فنتج عن ذلك وصفهم وزنًا ما بالغالب، أو الكثير، أو النادر، أو الغريب، وهذا الأخير هو هدف الدراسة، فكانت الأسئلة تدور حول مفهوم الغريب من الأوزان، والأسباب وراء هذا الحكم، وهل هو- أي الحكم بالغرابة على وزن ما – محلّ اتفاق بين العلماء؟ وذلك من خلال دراسة عددٍ من تلك الأوزان المقيّدة بوصف (الغريب) عند العلماء، دراسة صرفية قديمة، وصوتيةً، حديثة، وهي:(فَعْيَل، وفَعْنول، وفُعِّيل، وفُعَلِّن، ومُفْعوْل، وفَعْفَعيْل)، وهي نماذج مختارة تعكس منطلق الدراسة؛ فالمقام لا يتسع لدراسة جميع الأوزان ضمن هذا الباب.

تنبع أهمية الموضوع من أهميّة علم الصرف عامة، والميزان الصرفيّ خاصة؛ إذ به يعرف أصل اللفظ، ويميّز الأصلي من زائدِ الحروف، وبه يضبط المبنى، والحكم على وزنٍ ما يجعله سائغ الاستعمال، أو ممنوعًا، وسعيًا وراء دراسة هذا الموضوع، ولم نجد دراسةً – في حدود علمي- مقيّدةً بهذا العنوان، وما يقبع تحته من أوزانٍ غريبة هي مادة الدراسة، عدا ما كان من دراسة تناولتْ موضوع الندرة في بعض

الأوزان للدكتور جمعان الغامدي، وجاءت بعنوان: (من الأوزان النّادرة في اللغة العربية: (تِفْعال) و(تِفِعَّال) دراسة لغوية) وهي دراسة قيّمة رصينة، نُشرت في مجلة الجامعة الإسلامية ضمن العدد(١٥٣). تناول فيها الباحث الحديث عن هذين الوزنين، والألفاظ الواردة عليهما، والخلاف الدائر حولهما، وأسباب هذا الخلاف، وتفترق دراستي عن هذه الدراسة في الأوزان المتناولة، وتقييدها بوصف الغريب، ودراستها دراسة صوتية حديثة.

وسعيًا لدراسة هذا الموضوع قسمتُ البحث إلى تمهيد، عرَّفت فيه بالغريب لغةً واصطلاحًا، وثلاثة مباحث، جاء المبحث الأوّل بعنوان: أثر ضبط الكلمة في غرابة الوزن، وتناول المبحث الثاني: أثر تأصيل الكلمة في غرابة الوزن، وكان المبحث الثالث بعنوان: الوزن الغريب وعلم الأصوات الحديث، ثم جاءت الخاتمة تبيّن أهم ما توصّل إليه البحث، تلاها ثبت المصادر والمراجع.

وكان منهج البحث وصفيًّا تحليليًّا؛ راوح ما بين النظرة القديمة للأوزان الغريبة، والنظرة الحديثة؛ إذ قمت بتحديد الأوزان الغريبة، ودراستها، وبيان آراء العلماء في هذا الحكم، والخلافات التي دارت حول الوزن الغريب، وانتهى البحث ببيان رأي علم الأصوات في تلك الأوزان؛ مستعينًا بما توفَّر من كتب اللغة قديمها وحديثها.

والله ولي التوفيق

تمهيد: الوزن الغريب لغة واصطلاحًا.

إنَّ مصطلح الغريب قديمٌ كثير التداول، عرفتْهُ العربيَّةُ منذ بداية التأليف في تفسير مفردات القرآن والحديث النبوي، فالغريب جاء من قولهم: "الغُرْبَةُ: الاغتِرابُ من الوطن. وغَرَبَ فلانٌ عَنَا يَغْرُبُ غَرْبًا أي تنحى... والغُرْبَةُ: النَّوَى البعيد... والغَريبُ: الغامض من الكلام"(١). وخصَّ الخطّابيُّ غريبَ الكلام بوجهين:" أحدهما: أنْ يُراد به بعيدُ المعنى غامضه... والوجه الآخر أنْ يراد به كلام مَنْ بَعُدت به الدار، ونأى به المحل من شواذِّ قبائلِ العرب، فإذا وقعت إلينا الكلمة من لغاتهم استغربناها"(٢).

وعند البحث عن تعريفٍ لغريب الميزان الصرفي لا نجد – في حدود علمنا – لذلك سبيلًا؛ إلَّا أنَّ العلماء فرَّقوا ما بين بعض المصطلحات المتقاربة، فـ" المراد بالشاذ في استعمالهم: ما يكون بخلاف القياس من غير نظرٍ إلى قلةِ وجوده وكثرته، والنادر: ما قلَّ وجوده وإنْ لم يكن بخلاف القياس. والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كـ(قُرْطاس) بالضم"(٣).

وبالمقارنة ما بين دلالة الغريب لغة، وعلاقته بالمصطلحات الأخرى المقاربة له، نجد أنَّه يحوي مجموعةً من الخصائص، ألا وهي:

أوَّلًا: وجود الخلاف في ثبوت الوزن الغريب.

ثانيًا: قلّة الألفاظ، وكثرة الخلاف في ثبوت الوزن الغريب لها.

---

(١) العين (غرب).

(٢) غريب الحديث (٧١/١).

(٣) الكليّات (٨٣٤).

ثالثًا: عدم جواز القياس عليه، قياسًا على النادر، فالنادر ثابت الوجود على قلّة، ومع ذلك لا يقاس عليه[1].

وعليه يمكن أنْ نُعرِّف الوزن الغريب بقولنا: كل ما كان نادًّا عن أوزان العربية المعروفة، ناتجًا عن الخلاف في ضبط اللفظ على الصيغة الوزنيّة المذكورة، أو لعدم الاتفاق على أصل اشتقاقه، وتغلب على ألفاظه القّلة والغرابة، وإنْ ثبت فلا يقاس عليه.

* * *

(١) حاشية الصّبان على شرح الأشموني (٣/٣٤).

المبحث الأول: أثر ضبط الكلمة في غرابة الوزن.

إنَّ ضبط المبنى يُعدُّ ركيزةً أساسيَّةً من ركائز الحكم النحويّ أو الصرفيّ، فالحرف إمَّا أنْ يكون ساكنًا أو متحركًا، صحيح النطق موافقًا لمنطوق العرب، أو مخالفًا له، وكلُّ هذا ناتج عن صحّة الضبط، وفاء الكلمة في رأس الأهميّة في هذا المقام؛ إذ العربية لا تبدأ بساكن فكان لزامًا أنْ تكون الفاءُ مضبوطةً بإحدى الحركات الثلاث، ونُبيّن هنا بعض الأوزان الغريبة التي كان ضبط فائها سببًا في نشوء الخلاف حولها بين العلماء.

وزن (فَعْنُول).

يعد هذا الوزن من الأوزان المشكلة؛ ويستعمل اسمًا وصفةً، وذلك من جانبين؛ الأوّل: ضبط الفاء ما بين الفتح والضم، والثاني: الخلاف في النون أزائدة أم أصلية؟ فقد ذكر ابنُ جني أنَّ وزنَ (فَعنُول) من الأوزان الغريبة، فقال: "وحكى أبو زيد (زَرْنوق) بفتح الزاي فهذا (فَعْنُول). وهو غريب. وجميع هذا شاذّ"(١). ولقد اختلف في فتح الفاء وضمّها؛ إذ ورد:" الزَّرانِيقُ دُعُم البِئر، وَاحِدُهَا زُرْنوق، وَحَكَى اللِّحْيَانِيُّ زَرْنُوق؛ رَوَاهُ كُرَاع"(٢).

إنَّ ما يسري على اللفظة السابقة يجري على باقي ألفاظ هذا الوزن، وهي محدودة جدًا؛ إذ أورد سيبويه هذا الوزنَ في كتابه مضبوطًا بضم الفاء، ممثلًا بقوله: "والذُّرْنُوح(٣) من: ذُرَّاح، وهو فُعْنُولٌ"(٤) ، ويؤكد الزبيديُّ وروده بالفتح،

(١) الخصائص (٣/٢١٨).

(٢) لسان العرب (زرنق).

(٣) وهي نوع من الحشرات. انظر: لسان العرب (ذرح).

(٤) الكتاب (٤/٣٢٢).

وذلك قوله: "(والذُّرْنُوحُ بالنون) مع ضَمّ أَوّلِه. وحكَى جماعةٌ فيه الفَتْحَ أَيضًا؛ لأَنّ وزْنَه (فُعْنُول)؛ لأَنَّ نُونَه زائدةٌ، فلا يَرِدُ ضابِطُ فُعْلُولٍ"(١).

ومن الألفاظ الأخرى، لفظة (الخَرُّوب أو الخَرْنوب) فقيل: "إنَّ (خَرنوب) – بفتح الفاء – متفرع على (خَرُّوب)، أبدلوا النون من إحدى الراءين؛ كراهية التضعيف، ووزنه: (فَعْنُول)، قلنا: خَرنوب – بفتح الفاء – ضعيف؛ لأن الفصيح (خُرنوب)"(٢).

ونجد في بعض المصادر ثلاثةَ ألفاظٍ أخرى، وهي: الهُرْنوغ: مضبوطًا بالضمّ فقط، شيء يؤكل من الأعشاب، ويقال للقملة، وضابطه عند العلماء أنّه على زنة (عُصْفور)، أي: (فُعْلول)؛ ولذا هو تحت جذر(هرنغ)(٣).

وأمَّا اللفظة الأخرى فهي: غُرْنوق وصف للشاب أو للطائر، تضبط الغين بالضم أو الكسر، ولم ترد بالفتح(٤). وأخيرًا (التَّنُّور) ومن المعلوم أنَّ هذا اللفظ يضبط بالفتح؛ إلا أنَّ الخلافَ فيه كبيرٌ من جهة أصله؛ إذ " يُقال: إنَّ (التَّنُّور) لفظةٌ اشترك فيها جميع اللغات من العرب وغيرهم. فإنْ كان كذلك فهو طريف إلَّا أنَّه على كل حال (فَعُّول) أَو (فَعْنُول)"(٥).

وعليه فإنَّ مسألة ثبات وزن (فَعْنُول) أو (فُعْنُول) محلُّ خلافٍ بين العلماء، وهذا تابعٌ لموقفهم من ضبط فاء الكلمة؛ فإنْ كان بالفتح فهو غريب، وإنْ كان

---

(١) تاج العروس (ذرح).
(٢) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) (١/١٨١).
(٣) تاج العروس (هرنغ).
(٤) لسان العرب (غرنق).
(٥) الخصائص (٣/٢٨٥).

بالضم فهو ليس كذلك، وحرف النون، أزائدٌ هو أم أصليٌّ؟ وقد نقل العلماء هذا الخلاف عند ذكرهم لبعض الألفاظ الممثلة عليه[١].وأكّد وجوده سيبويه بالضم كما مرَّ سابقًا، وكان ابنُ جني يجعله من الغريب الشاذ، أو يراوح أنْ يكون اللفظ بين وزنين؛ لعدم تيقنه من ثبوته، ونفى بعضهم وجوده بالكليَّة، مؤكّدًا أصالة النون، وأنَّ ما مرَّ من ألفاظ جاء على وزن (فُعْلول)[٢].

يظهر مما سبق أنَّ وصف وزن (فَعْنول، أو فُعنول) بالغريب جاء من عدة جوانب، أَلَا وهي:

أوَّلًا: الشَّك في وجود ألفاظ على زنة (فَعْنول) بالفتح؛ لأنَّها جاءتْ من باب الحكاية أو الضعف، وأنَّ الضبط الوارد فيها كان بضم فاء الكلمة؛ إذ لم يثبتْ في أحدها الفتح قطعًا إلَّا في (تَنُّور) وهي محلّ خلاف في كونها مشتركة بين اللغات أو غير عربية، وقد نقل العلماء هذا الخلاف[٣]. ولعلَّ هذا الأمر يعود إلى التحريف في الضبط، واللحن في النطق كما أشار إلى ذلك الدكتور الغامدي في دراسته لبعض الأوزان الصرفية[٤].

ثانيًا: مع أنَّ الألفاظ آنفة الذكر وردتْ بضم فاء الكلمة، إلَّا أنَّ العلماء لم يتفقوا على أنها بزنة (فُعْنول)؛ وذلك لاختلافهم في أصل اشتقاقها؛ ومحلّ الخلاف النظر إلى النون، أهي أصليَّةٌ أم زائدة؟

---

(١) انظر: تاج العروس (غرنق).

(٢) انظر: الممتع (١١٨)، وشرح الأشموني (٦٨/٤).

(٣) انظر: لسان العرب (تنر).

(٤) من الأوزان النادرة في اللغة العربية: (تِفْعال) و(تِفِعَّال) دراسة لغوية (٢٠).

ثالثًا: قلَّة عدد الألفاظ الممثلة على الوزن السابق؛ إذ لا تزيد عن خمسة ألفاظ، مع غرابة دلالتها، سوى التَّنوّر المختلف في كونه عربيّ أم لا.

وزن (فُعِّيل).

يُعدُّ وزن (فُعِّيل) الدّال على المبالغة في الوصف من الأوزان التي دار حول ثبوتها في العربية جدلٌ بين العلماء؛ ولذا وصفوه بالوزن الغريب(١)، فأثبته سيبويه، فقال: "ويكون على (فُعِّيل) وهو قليلٌ في الكلام، قالوا: المُرِّيْق. حدَّثنا أبو الخطاب عن العرب، وقالوا: كوكبٌ دُرِّيِءٌ، وهو صفة"(٢). ويتضح من كلام سيبويه وصفه لهذا الوزن بالقليل في كلام العرب، وأنَّه يقع اسمًا وصفةً، وخالفه الفرَّاءُ، فرأى أنَّه لا لفظَ في العربية على هذا الوزن، وإنَّما هو مخصوصٌ بالأعجميّ(٣)، وجعله السيرافيُّ أضعفَ اللغات(٤)، ووافق ابنُ عصفورٍ سيبويهِ بقلة وروده، وخصَّه بالصفة دون الاسم(٥).

يتضح من الكلام السابق ورود الخلاف في ثبوت هذا الوزن في العربية من جهة، وكونه يقع في الأسماء من جهة أخرى عند المثبت، وهذا الخلاف ينبثق من النظرة إلى الألفاظ التي ذُكرتْ على هذا الوزن؛ إذ ذكر غالبُ النحاة لفظتين هما: المرِّيق: وهو العُصفر، يقول الخليل: "والمُرِّيق: شحم العصفر، ويقال:

---

(١) انظر: سفر السعادة وسفير الإفادة، ٤٤٩/١، وتُحْفَةُ الأَقْرَانِ فِي مَا قُرِئَ بِالتَّثْلِيثِ مِنْ حُرُوفِ القُرْآنِ (٧٢).

(٢) الكتاب (٢٨٦/٤).

(٣) معاني القرآن (٢٥٢/٢).

(٤) شرح كتاب سيبويه (١٥٦/٥).

(٥) الممتع (٥٣).

هي عربية محضة، ويقال: ليستْ بعربية"[١]، ويؤكد ابنُ دريدٍ أنَّه لفظٌ أعجميٌّ معرَّب[٢]، وكذا ابن خالويه[٣]، متابعين بذلك الفرّاء، ويردّ هذا الزعم ابن سيده؛ إذ يؤكد أنَّه عربيٌّ؛ إذ قال: "قال أَبو العباس هو أَعجميّ وقد غلط أَبو العباس؛ لأنَّ سيبويه يحكيه عن العرب فكيف يكون عجميّاً؟"[٤].

وأمَّا اللفظ الآخر فهو (دُرِّيء)[٥] بالهمز في سورة النُّور، وقرأ به أبو بكرٍ عن عاصمٍ وحمزة[٦]، فهي قراءةٌ سبعيَّةٌ ثابتةٌ؛ إلَّا أنَّ الخلاف يكمن في اشتقاق هذا اللفظ، وعليه ينقسم العلماء إلى فريقين؛ المثبتون لهذا الوزن والنافون له:

أوَّلًا. المثبتون: ويرون أنَّ (دُرِّيء) بالهمز، مشتق من الفعل (درأ يدرأ) أي: دفع، "كأنَّ ضوءه يدفع بعضه بعضًا من لمعانه"[٧]، أو "كأنَّه دفع الخفاء والغموض عن نفسه؛ لشدَّة وضوحه للحسِّ، وظهوره لفرط ضيائه ونوره؛ فهو خلاف السُّها وما أشبهه، من الكواكب"[٨]. فهو على وزن (فُعِّيل)، وبهذا نرى أنَّ معنى (دُرِّيء): الكوب المضيء اللامع المندفع. إلَّا أنَّ الفارسيَّ يُبيِّن رأيًا آخر للقراءة بلا همز، وهو أنَّ (دُرِّيّ) (فُعِّيل) خُففت الهمزة فقلبتْ ياءً، ثم

---

(١) العين (مرق).

(٢) جمهرة اللغة (مرق).

(٣) ليس في كلام العرب (٢٥٢).

(٤) المخصص (٢/ ٣٨٠).

(٥) الآية (٣٥) من سورة النور.

(٦) الحجة للقراء السبعة (٥/٣٢٣).

(٧) شرح كتاب سيبويه (٥/١٥٦).

(٨) البغداديات (٤٩٧).

أدغمت بالياء الزائدة[١]، ويشبه هذا تخفيفهم الهمز من كلمة (خَطيئة) لتصبح (خَطيّة).

ثانيًا. النَّافون: وينقسم هؤلاء إلى قسمين؛ إذ يرى فريقٌ أنَّ (دُرِّيّ) بغير همز منسوب إلى (الدّرّ) وقد ذكر الفراءُ أنَّ "من العرب مَنْ يقول: كوكب دِرِّيٌّ فينسبُهُ إلى الدُّرّ فيكسر أوَّله ولا يهمز، كما قالوا: سُخْرِيّ وسِخْرِيّ، ولُجِّيّ ولِجِّيّ"[٢]، وكذا أبو عبيدٍ القاسمُ بنُ سلَّام، فقال: إِنْ ضَمَمْتَ الدَّال، فَقُلْتَ: دُرِّيٌّ على (فُعْلِيّ)، ولم تهمز؛ لأَنه ليس في كلام العرب (فُعِّيل) بضم فتشديد"[٣]، وينسب هذا القول إلى سيبويه في أحد قوليه؛ وذلك لأنَّه جمعه على (دَراريّ) على وزن (فَعالِيّ)[٤]. و(دُرِّيء) بالهمز يجمع على درارِيء[٥]، بوزن: فَعاعِيل.

وأمَّا الفريق الثاني فينقسم إلى قسمين؛ قسم يرى أنَّ وزن(دُرِّيء) بالهمز لا يكون إلَّا بكسر فاء الكلمة ولا يأتي بالضم فهو على (فِعِّيل) ويؤكّد هذا الفرّاء فهو من: درأ يدرأ: دِرِّيء(بالكسر) إِذَا انحط كأنَّه رُجم بِهِ الشيطان فدمَغه"[٦]. وأمّا القسم الثاني فيرى أنَّه على (فُعُّول)، ونادى بهذا الرأي أبو عبيدٍ القاسمُ بنُ سلَّام، فَبيَّن أنَّ الأصل في دُرِّيء "دُرُّوءٌ على مثال سُبُّوح وقُدُّوس. قال:

---

(١) السابق نفسه (٤٩٨).
(٢) معاني القرآن (٢٥٢/٢).
(٣) الصحاح (درأ).
(٤) الكتاب (٢٥٠/٤).
(٥) لسان العرب (درأ).
(٦) معاني القرآن (٢٥٢/٢).

فجعلوا الواو ياءً، والضمة التي قبلها كسرةً، فقالوا: دُرِّيء، قال: ومثل هذا من كلام العرب: عتا عُتُوّاً، وعتا عُتِيّاً"[1]، والعِلَّة في هذا الاستثقال الحاصل من توالي حركة الضمة مع واو المدّ، بيد أنَّ هذا الرأي لقي اعتراضًا من العلماء؛ إذ "عيب هذا على أبي عبيد. وقيل: إنَّه غلط، ولا يشبه (عُتيًّا)؛ لأنَّ (عتيًّا) أصله: عُتُو، واللام فيه لام الفعل. والواو في (فُعُول) زائدة. ولو جاز ما قال أبو عبيد لجاز (سُبِّيح) بضم السين بمعنى سُبُّوح، وذلك غير جائز"[2].

لقد نقل كثيرٌ من العلماء أنَّه لم يَرد من الألفاظ على هذا الوزن سوى ما ذكره سيبويه؛ إلَّا أنَّنا نجد عددًا منهم نقل بعض الألفاظ تمثيلًا على هذا الوزن، وهي: "سُرِّيّة: وهي الأَمَة التي بَوَّأْتَها بيتًا، فيمن جعلها مُشتقَّةً من السُّرُور، فيكون أصله سُرِّيرًا، فأبدل من أحد المضاعَفين ياءً وأدغمه في ياء (فُعِّيل)، ومُرِّيخًا: للذي في داخل القرن، وعُلَيّة للغرفة، وذُرِّيّة: نسل الثَّقَلين"[3]، إلَّا أنَّ المتتبع لأقوال اللغويين والنحاة في أصل الاشتقاق لهذه الألفاظ، وضبطها في المعجم يجد اختلافًا كبيرًا فيما بينهم، والغالب لا يراها من باب (فُعِّيل، أو فُعِّيلة) فذُرِّيَّة أصلها: ذُرُّويَة: فُعْلُولَةٌ، أو فُعْلِيَّة، وهذا الوزن أَقيس وأَجود عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ، أو فُعِّيلة، وكذا سُرِّيَّة. والعُلِّيَّة: فُعُّولةٌ، وَالجَمْعُ العَلالِيُّ؛ أو فُعِّيلة، ونفى بعضهم هذا الوزن وقال بورودها بالكسر فقط عَلَى فِعِّيلة[4]، وذكر الفارسيُّ للألفاظ السابقة احتمالاتٍ وزنيَّة متعدِّدة علاوة على ما سبق، ولم

(١) الزاهر فى معاني كلمات الناس (٩٦/١).

(٢) شمس العلوم (٢٠٧١/٤).

(٣) تُحْفَةُ الأَقْرَانِ فِي مَا قُرِئَ بِالتَّثْلِيثِ مِنْ حُرُوفِ القُرْآنِ (٧٢).

(٤) انظر على سبيل المثال: لسان العرب (ذرر، وسرر، وعلو)

يذكر(مُرّيخا)[1]، وبالعودة إلى المعاجم فإنّني لم أجد لفظ (مُرّيخ) مضبوطًا هكذا؛ بل إنَّ المعاجم ضبطتْه بصورةٍ أخرى، يقول الخليلُ بنُ أحمد: "ويسمى العُظيم الهشُّ الوَالِجُ في جوفِ القَرْنِ الرِّخْوِ (مُرَيّخَ) القَرْنِ"[2]، وذُكِر في تهذيب اللغة على أنَّه (مَرِيْخ)[3].

إنَّ الناظر فيما سبق ذكره من أقوال حول ورود وزن (فُعّيل) في العربية، وما ينضوي تحته من ألفاظ يجدها قليلة، والألفاظ المقطوع بعربيتها محلّ خلاف في أصل جذرها اللغوي، وتحوّل صيغتها الصّرفيّة، وبالتالي وزنها، وأنّ الاحتجاج بما قاله سيبويه نقلًا عن العرب قد لا يكون حجّة في لفظ (مُرّيق)؛ لأنَّ العرب تكلَّمتْ بكثيرٍ من الألفاظ غيرِ العربية في باب الأدوات والأطعمة والأشربة، وجريانه على ألسنتهم لا يعني أنَّه عربيُّ الأصل، وعليه فلعلَّ وصفَ هذا الوزن بالغريب جاء من هنا؛ أي: غريب عن أوزان العربية وألفاظها، وما ذُكر تمثيلًا عليه من ألفاظ لا يثبت عند العلماء.

وزن (فَعْيَل).

يُعدُّ وزن(فَعْيَل) بفتح الفاء، وياء مفتوحة بعد العين الساكنة من الأوزان المشكلة في العربية، فهو عند العلماء بين نافٍ لوجوده، فهو غريب عنها، ومثبتٍ على قِلَّة المثال عليه. وأوَّل مَنْ يطالعنا الخليل بن أحمد إذ قال: "وليس (فَعْيَل) من بناء كَلام العرب"، وذكر في موضع آخر أنَّ ما جاء على هذا الوزن

(١) البغداديات (٤٩٨-٥٠٠).

(٢) العين (مرخ)، وانظر: تاج العروس(مرخ).

(٣) تهذيب اللغة (مرخ)، وانظر: المخصص (٢٣٨/٢).

(مولَّد)[١]، وتابعه القاليُّ[٢]، والأزهريُّ[٣]، وقوله: مولَّد قيَّده العلماء نقلًا عنه بمصطلح (مصنوع)[٤]، واشتهر هذا المصطلح عن ابن جني[٥]، ولم يذكر سيبويه هذا الوزن في كتابه، ولذلك ذكرَهُ كُلٌّ من السيرافيِّ[٦] وابنِ جني[٧] من فوائت الكتاب، ويؤكد البَندنيجي أنَّه: "ليس في كلام العرب (فَعْيَل) إلَّا وصدره مكسور"[٨]. وأثبته عددٌ من العلماء، ومنهم الجرميُّ؛ إذ عدَّه من الأوزان النادرة[٩] وتابعه في مصطلح (النادر) كُلٌّ من ابن عقيل[١٠]، والسيوطيِّ[١١]، وحصر ابنُ خالويه ما جاء من ألفاظٍ على هذا الوزن؛ إذ رأى أنَّه: "ليس في كلام العرب (فَعْيَل) إلَّا حرفين، ضَهْيدٌ: الرجل الصلب، وصَهْيَدٌ: موضع"[١٢]. وزاد ابنُ القَطَّاع فجعلها ثلاثةً، "ضَهْيَد: اسم موضع، ومَدْيَن: اسم موضع

---

(١) العين (هملع).

(٢) البارع (هملع).

(٣) تهذيب اللغة (هملع).

(٤) انظر: جمهرة اللغة (بَاب: مَا جَاءَ عَلَيّ فِعْيَل) (٢/)، والصحاح (عثر)، ولسان العرب (صهد).

(٥) انظر: المزهر (٢/٥٠) وشفاء الغليل (٢٠٢).

(٦) فوائت كتاب سيبويه (٩٣-٩٤).

(٧) الخصائص (١٨٧/٣).

(٨) التقفية في اللغة (٥٥٧).

(٩) ارتشاف الضرب (١٩٢/١).

(١٠) المساعد (٣٤/٤).

(١١) المزهر (١٣/٢).

(١٢) ليس في كلام العرب (٢٩٣).

أيضًا، وضَهْيَأ: للمرأة التي لا تحيض"[١].وجعل ابنُ سيدة ما جاء عليه من ألفاظٍ من باب الشاذ[٢].

إنَّ النَّاظر فيما سبق يجد أنَّ غالب العلماء يثبتون وجود ألفاظ على زنة (فَعْيَل)، سواء أكانت نادرةً، أم شاذةً، أم منطوقةً بالفتح وهي بالكسر أصلًا. وعند البحث عن الألفاظ التي نُقلتْ عن هذا الوزن نجدها على قسمين؛ قسم محدد الزيادة بالياء، ومختلف في الوزن، وقسم مختلف في موضع الزيادة وفي الوزن، والأوّل كالآتي:

– صَهْيَد: وهو كما مرَّ سابقًا فهو اسمُ موضعٍ، وجاء وصفًا؛ من قولهم: "يَوْمٌ صَهْيَدٌ: حارٌّ"[٣].

– ضَهْيَد: جاء اللفظ من قولهم: ضَهَدَهُ: إذا ظَلَمه وقَهرَه[٤]؛ ولذا أصبحت وصفًا للرجل الصلب القوي. وهي – أيضًا – اسمٌ لموضع[٥]، قال عنها الخليل:" كلمة مُوَلَّدةٌ؛ لأنَّها على بناء فَعْيَل، وليس فَعْيَل من بناء كَلام العرب" [٦]، وردَّ ياقوتُ الحمويُّ كلامَ ابن جنّي عنها بأنَّها لفظٌ مصنوعٌ، فقال: "قد ثبت في الفتوح ذكر فلاة من حضرموت باليمن يقال لها: ضَهْيَد، فليست بمصنوعة"[٧].

---

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (٣٥٦).

(٢) المخصص (٢٧/٥).

(٣) المحيط في اللغة، (هصد) (٤٠٥/٣).

(٤) لسان العرب (ضهد).

(٥) شفاء الغليل (٢٠٢).

(٦) العين (هملع)

(٧) معجم البلدان (٤٦٤/٣).

– عَتْيَد: وهو اسمُ موضعٍ ذكره ياقوتُ الحمويُّ، كما رجَّح أنَّه اسمٌ مرتجلٌ لا مصنوع كما قال ابنُ جني[١].

– عَثْيَر: وهو التراب[٢]، ويثبت لهذا اللفظ ما يثبت لـ(ضَهْيَد) من أحكام[٣].

وجاء القسمُ الثاني يحوي مجموعةً من الألفاظ اختلف العلماءُ في تحديد موضع الزيادة منها، وهي:

– تَرْيَم: وهو اسمُ وادٍ؛ أي: إنَّه اسمُ موضعٍ، وقد ذكر العلماءُ أنَّ الخلاف في ضبط التاء قائم، فقد رُويت بالفتح، وبالكسر، فإنْ كانتْ بالكسر مع زيادة الياء فهي على (فِعْيَل) أو بالفتح (فَعْيَل). وإنْ حُكم بزيادة التاء فهي على (تَفْعَل)، والراجح الأول[٤].

– ضَهْيَأ: نوعٌ من الشجر، وصفةٌ للمرأة التي لا تحيض، ذكر ذلك سيبويه مُبيِّنًا أنَّ الهمزة زائدةٌ فيها، والياء لام الكلمة، بدليل أنَّها تُمدُّ مثل: عمياء، فيقال: ضَهْياء، وتقصر على وزن (فَعْلى) فيقال: ضَهْيا[٥]. وذكر الزَّجَّاجُ ما

---

(١) معجم البلدان (٤/٨٣).

(٢) تاج العروس (عثر).

(٣) انظر على سبيل المثال: الكتاب (٤/٢٦٧)، وتهذيب اللغة (عثر)، ولسان العرب(عثر).

(٤) انظر: لسان العرب (ترم)، وتاج العروس (ترم).

(٥) الكتاب (٤/٢٤٨، و٣٢٥).

ذهب إليه سيبويه، ثم قال: "ويجوز أنْ تكون "فَعْيَل"، وإن كانت بِنيَةً ليس لها في الكلام نظير".[١]، وأثبت السيرافيُّ الخلافَ في وزنها[٢].

– مَدْيَن: اسمٌ للقبيلة أو للمكان، ومَرْيَم، ومَهْيَع: الطريق الواسع[٣]، والخلاف في الميم في بدايتها، أهي أصليةٌ أم زائدةٌ؟ تشترك اللفظتان الأولى والثانية بحصول خلاف فيهما[٤] من حيثُ الأصل، فقيل: هما عربيتان، وقيل: هما أعجميتان، وكونهما أعجميتان لا إشكالَ؛ بيد أنَّ الخلاف حاصلٌ في وزنهما، فقيل: فَعْيَل، وقيل: مَفْعَل؛ لعدم وجود الأوّل في العربية، وهما شاذتان؛ لتصحيح الياء، والأصل القلب كما في(مَقال)، يقول الرضيُّ في التفريق ما بين الأوزان: "يكون ترجيح أصالة أحدهما بخروج الزنة عن الأوزان المشهورة، بتقدير زيادته فيحكم بزيادة مالا يخرج الزنة عن الأوزان المشهورة، إذا قُدِّر زائدًا كميم (مَرْيَم) فإنَّك لو حكمْتَ بزيادتها بقى الزنة (مَفْعَلًا) وليست بخارجة عن الأوزان، ولو قَدَّرْت الياء زائدًا بقيت الزنة (فَعْيَلًا) وهي خارجةٌ عن الأوزان"[٥].

---

(١) معاني القرآن (٤٤٣/٢).

(٢) فوائت كتاب سيبويه (٩٣-٩٤).

(٣) تاج العروس (مهع).

(٤) انظر الخلاف فيهما: شرح المفصل (٨٦/١٠)، والبحر المحيط في التفسير (٤٧٧/١، و١٠٣/٥) والمقاصد الشافية (٣٧٥/٨، و٤٦٠/٨).

(٥) شرح الشافية(الرضي) (٣٩١/٢-٣٩٢).

وأمّا (مَهْيَع) فالخلاف[١] في أصل الاشتقاق، أهو من: مَهَعَ، المَهَعُ، الميمُ قَبْلَ الهَاءِ: تَلَوُّنُ الْوَجْهِ مِنْ عارِضٍ فادِحٍ[٢] أم من هَيَعَ، فالمَهْيع (الواسع)[٣]، ويُرجَّح الثاني عند مَنْ يرى عدم وجود (فَعْيَل) في العربية.

إنَّ المدقق فيما مضى من حديث عن وزن (فَعْيَل) يجد أنَّ العربية لا تمنع وجود هذا الوزن من حيثُ الصَّنْعة؛ فمكسور الفاء موجودٌ بكثرة، والمضموم محصورٌ بلفظٍ واحد عند جميع العلماء، وهو(عُلْيَب) اسم وادٍ[٤]، والفتح بين الإثبات والنفي، مع أنَّ الخلاف حاصلٌ في ضبط العديد من الألفاظ على هذا الوزن، وكلامُ بعضِهم موضع تدافعٍ واضطراب[٥]؛ إذ يثبت في موضع وينفي في آخر.

ويظهر أنَّ الألفاظ التي ذكرت سابقًا ما بين اسم لموضع، وصفة، وأسماء الأماكن؛ بل والأسماء عامة وقف على الناطق، فتضبط كما يلفظها أهلها، وفي رأيي أنَّ المسألة يمكن أنْ تُعدَّ من باب الاستقراء الناقص في بابها الكبير، مع ورود العلَّة المتكررة وهي الاختلاف في الاشتقاق، علاوة على قِلَّة الألفاظ التي يمكن أنْ نطمأن إلى حدٍّ ما أنَّها على وزن (فَعْيَل)، وقد تكون من باب الاستعمال اللهجي.

* * *

(١) انظر: جمهرة اللغة (عمه)، وتاج العروس (مهع).

(٢) لسان العرب (مهع).

(٣) السابق (هيع).

(٤) الكتاب، ٢٦/٥، والممتع، ٤٣.

(٥) انظر: الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعول (٥٠/٦).

المبحث الثاني: أثر تأصيل الكلمة في غرابة الوزن.

تُعدُّ الزيادة في العربيَّة على شقّين: زيادة المبنى بحروفٍ من حروف (سألتمونيها)، أو: زيادة تكرارية؛ بتكرار حرفٍ من حروف الأصل، وتكمن إشكالية الزيادة المتعلِّقة بالوزن الصرفي في تحديد تلك الزيادة، أو النظر إليها على أنَّها ليستْ زائدةً أصلًا؛ إذ لا يعني كونها من حروف الزيادة أنْ تكون زائدةً في اللفظ، وينتج عن هذا الأمر خلافٌ محصّلته الخلاف في الميزان الصرفي، وقد نتج عن هذا الأمر عددٌ من الأوزان الغريبة، ومنها:

وزن (فُعَلِّن).

وصف العلماء هذا الوزن بأنَّه من الأوزان الغريبة، ولا يكون إلَّا وصفًا. قال عنه الزّبيديُّ: "وَأما خُبَعْثِنٌ، فإِنَّه وزنٌ غريبٌ ينبغي تقييده، هو بضمّ الخاء المُعجَمة وَفتح الموحَّدة وسكون العين المهملة ثمَّ ثاء مُثلَّثة مكسورَة: الصُّلْبُ الشَّدِيدُ"(١)، وأكَّد الصاعديُّ أنَّه من "الأبنية الغريبة على العربية، البعيدة عن قياسها"(٢)، ولقد اختلف العلماءُ في إثبات هذا الوزن من خلال اختلافهم: أهو خماسيٌّ مُجرَّد، أم فيه زيادة؟ فغالب العلماء يجعلونه من باب الخماسيّ المجرَّد، وهو على وزن (فُعَلِّل)(٣).

وينقسم مَنْ يقول بالزيادة إلى قسمين؛ إذ يرى ابنُ فارسٍ أنَّ هذا اللفظ ثلاثيُّ الأصل "وَالْعين والنُّون فيه زائدتان، وأَصله (الخاء والباء والثَّاء)"(٤)، وهو

---

(١) تاج العروس (جعدل).

(٢) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم (١٠١٨/٢).

(٣) انظر على سبيل المثال: العين (خبعثن)، وتهذيب اللغة (خبعثن)، وشرح المفصل (١٤٢/٦).

(٤) مقاييس اللغة (٢٤٨/٢).

بناءٌ على هذا بوزن (فُعَعْلِن)، وهذا القول محلُّ نظرٍ؛ لأنَّ العينَ لم تُعرف من حروف الزيادة. ويرى الفريقُ الثاني أنَّه مزيدٌ وحرفُ الزيادة هو النون فقط، فهو على وزن (فُعَلِّن)، ومنهم: السرقسطيّ[١]، وابنُ القطَّاع[٢]، وأبو حيَّان الأندلسي[٣].

وشبَّه العلماءُ (خُبَعْثِن) بلفظين آخرين، هما: "خُزَعْبِل للباطل ولْلأَحَادِيثِ المُسْتَطْرَفَةِ، وقُذَعْمِل، يُقَالُ: مَا أَعْطَانِي قُذَعْمِلًا، أَيْ: شَيْئًا، وصِفَةً يُقَالُ: جَمَلٌ قُذَعْمِلٌ؛ للضَّخْمِ، والقُذَعْمِلَةُ مِنَ النِّسَاءِ القَصِيرَةُ"[٤]، وبالنظر إلى آراء العلماء في وزن لفظة (خُبَعْثِن) وإجرائها على(خُزَعْبِل وقُذَعْمِل) فإنَّنا لا نجدُ إشكالًا في كونهما على رأي الجمهور بوزن (فُعَلِّل)؛ لأنَّ هذا الوزن ينسحب على كثيرٍ من الألفاظ في حال وُجدتْ؛ لكنَّنا عند تطبيق رأي ابنِ فارسٍ عليهما لا نجد فيهما دليلًا يؤيد رأيه في أنَّ (خُبَعْثِن) ثلاثيةُ الأصول، ولو قسناهما عليها؛ بكون الأول والثاني والخامس هي الأصول، سيكون الجذر لهما (خ ز ل) و(ق ذ ل) وعليه فهما بوزن: (فُعَعْبِل، و فُعَعْمِل) وهما وزنان ليسا موجودين في العربية، كما أنَّ الباء والعين ليستا من حروف الزيادة.

وفيما يخص القسم الثاني ممن يرون الزيادةَ بحرفٍ واحد، هو النون في (خُبَعْثِنٌ) وهي على وزن (فُعَلِّن)، فقياسًا على هذا الرأي كان النَّظرُ إلى أنَّ اللفظَ رباعيُّ الوضع، وأنَّ الزائد هو الحرف الأخير، ويصلح في(خُزَعْبِل) أنْ

(١) كتاب الأفعال (السرقسطي) (٥١٤/١).
(٢) كتاب الأفعال (ابن القطّاع) (٣١٠).
(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب (١٣٣/١).
(٤) تهذيب اللغة (خبعثن) (باب الخماسي).

تكون اللام الأخيرةُ زائدةً، وهي على هذا تكون بوزن (فُعَلِّل)، والجمهور يرونها من الخماسي المجرد؛ لأنَّ اللام الأخيرةَ أصليَّةٌ، فتلاقى الرأيان في لفظ الميزان لا في حقيقته. وأمّا (قُذَعْمِل) فالخيار بين الميم واللام بالحكم عليهما بالزيادة، فإنْ قلنا: هي اللام فهي بوزن (فُعَلِّل)، وإنْ قلنا: الميم فهي بوزن (فُعَلْمِل)، وهو وزنٌ ليس من أوزان العربية، وعليه لم يبقَ إلَّا (فُعَلِّل).

إنَّ الذين مثَّلوا لوزن (فُعَلِّل) لا ينأون عن ذكر الألفاظ الواقعة تحته، لكنَّ الذين نظَّروا لوزن(فُعَلِّن)، أو(فُعَعْلِن) لا يضربون له مثلًا إلَّا (خُبَعْثِن) وهما صالحان له دون غيره على حدِّ نظرهم، ومن هنا يمكننا القول: إنَّ سبب الحكم على وزن (فُعَلِّن) بأنَّه وزنٌ غريبٌ يعود إلى مجموعة أسباب هي:

أوَّلًا: إنَّ وزن (فُعَلِّن) وزنٌ خاصٌّ بكلمةٍ واحدةٍ في العربية – على ما ورد – وهي (خُبَعْثِن) ولا مثيل لها، ولا يسري وزن (فُعَلِّن) على (خُزَعْبِل وقُذَعْمِل)؛ إذ لا تشابه في حروف الزيادة أو مواقعها، علاوة على أنَّ وجود حرف من حروف الزيادة في لفظ ما غير ثلاثيّ، لا يعني أنَّه من الزوائد.

ثانيًا: إنَّ القول بأوزانٍ من مثل: (فُعَعْلِن، وفُعَعْبِل، وفُعَعْمِل) يجعلها تدخل في حروف الزيادة ما ليس منها، وما لم ينصّ عليه العلماء، وهما: العين والباء.

ثالثًا: يُعدُّ وزن (فُعَلِّل) على رأي الجمهور من الخماسي المجرد، وهو يصدق على جميع الألفاظ السابقة، ويمنع من تشعب الأوزان وتعددها بلا طائلٍ أو دليلٍ.

رابعًا: إنَّ عدم وجود رابط دلالي ما بين اللفظ وأصل ثلاثي أو رباعيّ، يؤكّد أنَّها خماسية الوضع.

وزن (مُفْعوْل).

إنَّ صيغة (مَفعول) بفتح الميم صيغة غالبة كثيرة، إلَّا أنَّها بضم الميم تُعدُّ من الصيغ الغريبة، وألفاظها معدودة، يقول سيبويه: "وقد جاء في الكلام (مُفْعول) وهو غريبٌ شاذٌ، كأنَّهم جعلوا الميمَ بمنزلة الهمزة إذا كانتْ أوَّلًا، فقالوا: (مُفْعول) كما قالوا: (أُفْعول)، فكأنهم جمعوا بينهما ... ولم نجعله بمنزلة (يُسْروعٍ)؛ لأنَّه لم يلزمه إلا الضم ولم يتغير تغيره، وذلك قولهم: مُعْلوقٌ للمعلاق"[(١)] في كلام سيبويه السابق تأكيدٌ على مجموعة أمور، ألا وهي: أنَّ هذا الوزن من الأوزان الغريبة؛ بل الشاذة، وأنَّه مُشبَّهٌ بوزن (أُفْعول)؛ فالميم والهمزة متآخيان في أول الكلمة، ولا يكادان يُزادان في غير أوّل اللفظ إلَّا قليلًا[(٢)]. ويُحكم على الميم بالأصالة أو الزيادة بحسب عدد ما بعدها من الأحرف، فـ"إنْ كان بعدها ثلاثة أحرف مقطوعًا بأصالتها قُضي عليها بالزيادة...ولم تجئ أصليَّةً إلَّا في: مُغرُود، ومُغفُورٍ"[(٣)]، وأنَّ الضمَّة التي في بداية الوزن ضمةُ إتباعٍ؛ أُتبعت لضمة العين[(٤)]؛ إذ الأصل فتح الميم على (مَفْعول)[(٥)]، فهو من الصيغ المعدولة عن صيغة (مَفْعول) كـ(فعيل) بمعنى (مَفْعول)، بل إنَّ هذا الوزن تَعرَّض لتحوّلٍ آخر يسبق هذه الصورة؛ إذ إنَّ الأصل فيه أنْ يكون على (مُفْعُل) من مثل: مُنْخُر ومُنْخُل،

---

(١) الكتاب (٤/٢٧٣).

(٢) سفر السعادة وسفير الإفادة (/٤٥٦-٤٥٧).

(٣) الممتع (١٦٦).

(٤) الأصول في النحو (٣/٢٠٨).

(٥) رسالة الملائكة (٢٣٤).

ثم أُشبعت الضمةُ فأصبحتْ مدَّةً، "قَالَ اللَّيْثُ: أَدخلوا عَلَى المُعلوقِ الضَّمَّةَ وَالْمَدَّةَ كأَنهم أَرادوا حَدَّ المُنْخُل والمُدْهُن، ثُمَّ أَدخلوا عَلَيْهِ الْمَدَّةَ "[1].

إنَّ الناظر فيما ضربه العلماء من أمثلةٍ على هذا الوزن يجد أنَّها محصورةٌ في عددٍ قليلٍ من الألفاظ عند جميع العلماء، وهي: مُغْرُوْد: الكمأة، ومُعْلُوق: شجر، ومُنْخور: لغة في المُنْخر، ومُغْفور، أو مُغْثور أو مُغْبورٌ كلّها لغة في مُغْثور من المغافير: صمغ حُلْو[2]، وزاد بعضهم (مُلْمول) لما يكتحل به[3]، وقريب منه (مُنْمول) وقال ثَعْلَبٌ: المُنْمُولُ: طَرَفُ اللِّسَانِ[4]، و(مُزْمور) ويطلق على الواحد من مَزَامِيرِ داود عليه السَّلام[5].

إنَّ عدد الألفاظ السابقة دون تكرار للمترادف يفضي إلى ستة، إلَّا أنَّها لم تكنْ مَحلَّ اتفاقٍ بين العلماء في كونها جميعًا على وزن (مُفْعُول)؛ فهي بين وزنين: فُعْلول، أو مُفْعول، وهذا ناتج عن الحكم على الميم الواقعة في بداية هذه الألفاظ، أهي زائدة أم أصليّة؟ قال ابن جنّي: "وأمَّا مُغْرود فحمله على فُعْلول أولى؛ لأنَّ فُعْلولًا أكثرُ من مُفْعول"[6]، وكذا كان الحكم على(مُغْفُور)[7]،

(١) لسان العرب (علق)، وانظر الكلام عن ضم الميم من (منخل) و(مدهن) في العين (دهن).
(٢) انظر على سبيل المثال: إصلاح المنطق (١٦٤) والمزهر (٨٥/٢).
(٣) التقفية في اللغة (٣٢١).
(٤) العباب الزاخر (نمل).
(٥) لسان العرب (علق).
(٦) المنصف (١٠٨)، وانظر: المزهر (٢٦/٢)، وتاج العروس (غرد).
(٧) الممتع (١٦٦).

يتحصّل من هذا وجود لفظين الراجح أنَّهما على وزن (فُعْلول) وأربعة على وزن (مُفْعول).

والسؤال هنا: لِمَ جعل العلماء الألفاظ السابقة، ممّا كانت الميم فيها أصليَّةً على وزن (مُفْعول)؟ ولعلَّ الجواب يكمن في أنَّ هذه الألفاظ ذات دورانٍ قليلٍ على الألسنة، فهي غير معروفة (غريبة)، فظُنَّ بأنَّ الميم فيها زائدة. ولعلني أشير هنا إلى فطنة سيبويه؛ إذ مثَّل لهذا الوزن بـ(مُعْلوقٌ)؛ لثبوت زيادة الميم فيه.

وعند الوقوف عند لفظة (المُلْمول) فإذا كان من (مَلَلَ) فوزنه: فُعْمول، وهو وزنٌ نادرٌ وَرَدَ عليه لفظ يتيم وهو قولهم: جُعْموس، للرَّجيع[1]، وإنْ كان من الرباعي(مَلْمَل) كما في المعجم الوسيط فهو على (فُعْلول) لا (مُفْعول).

يظهر من السابق أنَّ الحكم على وزن (مُفْعول) بأنَّهُ غريبٌ يعود إلى مجموعة أمور هي:

أوَّلًا: أنَّ هذه الصيغة الوزنية ليست صيغةً مستقلَّةَ الوجود؛ بل هي متحوّلة عن صيغة (مُفْعُل)، ضمن إجراءين: الإتباع والمطل. وأنَّ دلالتها في الأصل بفتح الميم على زنة (مَفْعول).

ثانيًا: تكمن الغرابة في قِلَّة الألفاظ على هذا الوزن.

ثالثًا: علاوة على قلَّة الألفاظ فقد عاد ما يقارب نصفها إلى وزن آخر هو (فُعْلول)، وذلك لتوهم زيادة الميم، وهي أصلٌ من أصول الكلمة.

وزن (فَعْفَعِيل).

(١) الجمهرة (جعس)، والعباب الزاخر (جعس)، وتاج العروس (جعبس).

يقع هذا الوزن وصفًا، ومصدرًا، وقد ذكره سيبويه ومثَّل عليه بـ(مَرْمَرِيْس) وهي الدَّاهية، ولم يصفْه بالقلَّة كما وصف بعض الأوزان غيره[١]، وجعلَه بعضُهم من القليل أو القليل جدًّا[٢]، وقيَّده ابنُ مالكٍ بوصف الغريب[٣]؛ لأنَّ المحفوظ عليه من الألفاظ قليلٌ جدًّا؛ إذ إنَّ "فاء الفعل لم تكرر في شيءٍ من الكلام إلَّا في حرفٍ واحد، وهو: مَرْمَرِيْس، ووزنها: فَعْفَعِيْل. وهي الدَّاهية[٤]، وهناك مَنْ وصفه بالوزن النادر أيضًا[٥].

لعل إثبات وجود هذا الوزن ينطلق من النظر إلى أصل اللفظ الممثل عليه؛ فلفظ (مَرْمَرِيْس) عند غالب العلماء مشتق من (المَراسَة)[٦]، وبالتالي فأصوله: م ر س، فاللفظ مزيدٌ بنوعي الزيادة؛ بتكرير الأصول، وبحروف (سألتمونيها). وذكر العلماء أنَّ العلَّة من تكرير الفاء والعين في (مَرْمَرِيْس) هو الإلحاق بـ(سَلْسَبيل)[٧]، ووزن سلسبيل محلّ خلاف؛ إذ يرى بعضُهم أنَّها بوزن (فَعْلَليل)، ويرى آخرون أنَّها بزنة (فَعْفَعِيْل)[٨]، ويرى غيرهم أنَّ وزنها (فَعْفَليل)[٩].

---

(١) الكتاب (٢٦٩/٤).

(٢) شرح التصريف (٢٢٢) والممتع (٢٠٠).

(٣) شرح الكافية الشافية (٢٠٣٤/٤).

(٤) سر الصناعة (٢٤٧/١).

(٥) تمهيد القواعد (٤٩٦١/١٠).

(٦) انظر: الخصائص (٣٤١/٣)، وشرح المفصل (١١٥/٦)، ولسان العرب (مرس).

(٧) شرح الجاربردي على الشافية في الصرف (٩٥/٢).

(٨) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) (٦٠٤-٦٠٥).

(٩) شرح شافية ابن الحاجب (رضي الدين) (٦٣/١).

ووزن (مَرْمَرِيْس) عند الكوفيين (فَعْلَلِيل)[١]، وأصله (م ر م ر)، وهذا الذي قالوه له وجه؛ قال الأزهريُّ: "ذكره أَبُو عبيد فِي بَاب فَعْفَعِيْل؛ أَخذ المَرْمَرِيْس من المَرْمَر: وَهُوَ الرخام الأملس، وكسعه بِالسِّين تَأْكِيدًا"[٢]. ومن المعلوم أنَّ مصطلح (الكسع) يشير إلى الزيادة في آخر الكلمة، وعليه فالسين ليستْ من أصل الكلمة بناءً على هذا القول[٣]. وذكره ابنُ دريدٍ في باب فَعْلَلِيل[٤]، وبيَّن الأزهريُّ أنَّ وزن "فَعْلَليل كثير، نَحْو: مَرْمَرِيْس ودَرْدَبِيْس"[٥]، وساوى ابنُ خالويه بين الوزنين[٦].

ومن السابق نرى أنَّ ثبوتَ هذا الوزنِ محلُّ جدلٍ بين العلماء، وكلُّ ذلك يعودُ لتحديد الأصليِّ من الزائد من حروف اللفظ المُمثل عليه، وهذا الخلافُ يُفضي إلى الحكم على هذا الوزن بالغرابة، ويُدعِّم هذا الوصف عددُ الألفاظ التي وُزنتْ به؛ إذ ذكر سيبويه لفظًا واحدًا، ويشير ابنُ يعيش إلى هذا الأمر فيقول: "فأمَّا (مَرْمَرِيْت) فلم يحكِه سيبويه وهو: الأرض الملساء التي لا نبات بها، من قولهم: مكان مرت بين المروتة"[٧]، وقصر غالب العلماء هذا الوزن على هذين اللفظين؛ بل شكُّوا في (مرمريت)؛ لاتحاد الدلالة، ولوجود الجناس

(١) السابق (٦٣/١).
(٢) تهذيب اللغة (مرس). ولم أجده في الغريب المصنّف.
(٣) المعجم المفصل في النحو العربي (٨٢٧/٢).
(٤) جمهرة اللغة (رسم).
(٥) تهذيب اللغة (عربس).
(٦) ليس في كلام العرب (٢٧٧).
(٧) شرح المفصل (١١٥/٦).

الناقص بينهما؛ إذ لا يختلفان إلَّا في الحرف الأخير، ولهذا يقول ابنُ جني: "وليس بالبعيد أنْ تكون التاءُ بدلًا من السين ...فإنْ قُلْتَ : فإنَّا نجدُ لـ(مرمريت) أصلًا يحتازُه إليه وهو المَرْت قيل: هذا هو الذي دعانا إلى أنْ قُلْنا: إنَّه قد يجوز أنْ تكون التَّاءُ في (مَرْمَريْت) بدلًا من سين (مَرْمَريْس). ولولا أنَّ معنا (مَرْتًا) لقلنا فيه: إنَّ التاءَ بدلٌ من السين البتّة كما قلنا ذلك في النات وأكيات"(١).

إنَّ القاعدةَ الصرفيَّة تُبيِّن أنَّ تكرارَ الحرف الأصلي يُوجب تكراره في الميزان، فإذا تباين أو فصل بينهما بفاصلٍ لا يكون إلا بتكرار اللام؛ ولذا نقول: إنَّ وزن (قتَّلَ) (فَعَّلَ)، هذا ما اتكأ عليه البصريون، وجعلوا هذا الوزن خاص بلفظتين فقط؛ إلَّا أنَّنا نجد من العلماء مَنْ نقل ألفاظًا أخرى على هذا الوزن(٢)، وغالبها لا يقع ضمن هذا المبدأ؛ إذ لا تكريرَ للفاء والعين فيها، ومن ذلك قولهم: عجوز شَفْشَلِيق، شَمْشَلِيق: مسترخية؛ ولذا يقول العكبريُّ: "فأمَّا دَرْدَبيْس، فلا تكريرَ فيه؛ لأنَّ الدَّال الثَّانية لم تتكرر معها الراءُ فوزنه فَعْلَلِيل"(٣). ويُبيِّن ابنُ عصفورٍ ما هو أبعد من ذلك فيقول: "وإنْ كان من ذوات الخمسة فلا يخلو من أنْ يكون المضعَّف منه حرفًا واحدًا أو أَزْيد. فإنْ كان المضعَّف منه حرفًا واحدًا فلا يخلو أنْ يفصل بينهما أصلٌ أو لا يَفصل. فإن فَصلَ بينهما أصلٌ كان كلُّ واحدٍ من المِثلَينِ أصلًا نحو: دَرْدَبيْس، وشَفشَلِيق؛ أَلَا ترى أنَّ

(١) الخصائص (٥٣/٢).

(٢) ليس في كلام العرب (٢٧٧).

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب، ٢٧٩/٢.

الراءَ والفاءَ قد فصلتا بين المثلَين، وليستا من حروف الزيادة، وإنَّما جُعل المثلان أصلين في مثل هذا؛ لأنَّه لم يَثبت زيادةُ أحدِ المثلين في مثل ذلك في موضعٍ من المواضع باشتقاقٍ ولا تصريف، فحُملَ ما ليس له اشتقاقٌ ولا تصريفٌ على ذلك، وأيضًا فإنَّك لو جَعلْتَ أحدَ المثلين زائدًا لكان وزنُ شَفشَلِيق (فَعْفَلِيل)، وذلك بناء غير موجود"(١).

وحصل خلاف في لفظتين هما من المصادر: قَرْقَرِير الطائر، ومَرْمَرَ مَرْمَرِيرًا، قال الشاعر(٢):

وَطَالَ فِي الجَدَّاءِ مَرْمَرِيْرُها

والجَدَّاء: الأرض التي لا ماء بها، ومرمريرها، موضع شك، فقد يكون من قولهم: "والمَرِيرُ، بِغَيْرِ هَاءٍ: الأَرض الَّتِي لَا شَيْءَ فِيهَا، وَجَمْعُهَا مَرائِرُ(٣)، ويؤكدُ ابنُ القطَّاع أنَّ المصدر – هنا – جاء على وزن (فَعْفَعِيْل)(٤)، وهو هنا ينطبقُ مع قاعدة التكرار؛ إذ تكرَّرتِ الفاءُ والعينُ، فهو من: مَرَرَ، أو من قولهم: "مَرْمَرَ الماءَ: جَعَلَه يَمُرُّ على وَجْهِ الأَرْض(٥) وهي هنا فعلٌ رباعيٌّ، وعليه تكون من (فَعْلل). "وأمَّا قرقرير: لقرقرة الحَمَام فإنَّها (فَعْلَليل) وهو رُباعيٌّ، وليستْ من هذا الطرز الذي مضى(٦)؛ فسواء أكانت من: قَرَقَ، أو قَرْقَرَ فهي من

(١) الممتع (٢٠١).
(٢) الشطر بلا نسبة في: ليس في كلام العرب (٦١).
(٣) لسان العرب (جدد، ومرر).
(٤) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (٣٥٧).
(٥) تاج العروس (مرر).
(٦) الخصائص (٣٤١/٣).

(فَعْلَليل)، ولا تكون من (فَعْفَعيْل) إِلَّا إذا كانتْ من (قرر)، وهي ليستْ كذلك.

إنَّ الناظر فيما سبق من كلامٍ حول هذا الوزن يرى أنَّ المسألة لا تعدو أنْ تكون نوعًا من التمييز بين تكريرِ ما هو أصلٌ وما ليس بأصلٍ، وبالتالي الخلاف في مصدر الاشتقاق، وأنَّ هذا التفصيلَ الدقيقَ في تحديد وزنٍ ما، يعكس سبرًا لأغوار أصل اللفظ، وبالتالي بيان ما هو موجود من أوزان العربية وما هو غير موجود، مع أنَّ الأولى عدمُ تكثير الأوزان وتشعبها، ووضعها ضمن وزنٍ واحد، ومن هنا نرى أنَّ الحكم على وزن (فَعْفَعيْل) بأنَّه غريبٌ، كان متوافقًا مع أمرين: قلَّة الأمثلة عليه من جهة، والخلاف الدائر حوله من جهة أخرى.

* * *

المبحث الثالث: الوزن الغريب وعلم الأصوات الحديث.

ظهر لدينا فيما مضى من حديثٍ عن بعض الأوزان الصرفيَّة التي وُصفتْ بأنَّها غريبةٌ، مدى الخلاف الواقع بين العلماء في تحديد وزن الألفاظ الواقعة ضمن دائرة الوزن الغريب، فوزن يجعلها من أوزان العربية الشائعة، وآخر يضعها ضمن دائرة الغريب، ويعود هذا لأنَّ الميزان في الصرف العربي القديم قد حدد مدار اهتمامه بأمرين:

الأوَّل: أنَّ ليس كل لفظٍ من ألفاظ العربية يقع ضمن مجال دراسته، فالاسم المتمكن، والفعل المتصرف لهما فقط صدارة الصرف؛ ولذا نجدُ ابنَ عصفورٍ يقول: "اعلم أنَّ التَّصريفَ لا يدخل في أربعة أشياء، وهي: الأسماء الأعجميَّة التي عجمتُها شخصيَّة، كـ(إسماعيل) ونحوه؛ لأنَّها نُقلتْ من لغةِ قومٍ ليس حكمها كحكم هذه اللغة، والأصوات كـ(غاق) ونحوه؛ لأنَّها حكايةُ ما يُصوّت به، وليس لها أصلٌ معلوم، والحروف، وما شُبِّه بها من الأسماء المتوغِّلَّة في البناء، نحو: (من) و (ما)"[1].

الثاني: مبدأ الأصل والفرع، وفي كلام ابن عصفور السابق قوله: وليس لها أصل معلوم، بيانٌ واضحٌ على هذا المبدأ؛ ولذا فقد شَكَّل هذا المبدأ نظريةً مستقلة[2] في علوم العربية، هذا الأمر جعل الخلاف واضحًا في الصرف العربي؛ ولذا يقول ابنُ جني عن سبب إخراج الحروف من دائرة اهتمام علم الصرف: "إنما قصد أن يمثل الأسماء والأفعال؛ ليُرِي أصلها من زائدها؛ لأنَّها مما يصرف

---

(١) الممتع (٨/١).

(٢) انظر مثلًا كتاب: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي.

ويشتق بعضها من بعض، والحروفُ لا يصحُّ فيها التَّصريف ولا الاشتقاقُ؛ لأنَّها مجهولةُ الأصول...إلا أنْ تنقلها إلى التسمية بها، فحينئذٍ يجوز وزنها بالفعل"[١]. وعليه لو سمَّينا شخصًا ما بأحد الحروف، فإنَّنا في هذه الحالة نُدخله في دائرة الوزن، مع أنَّها هي هي من حيث المنطوق الصوتي، وإنَّما تغيَّر دورها الوظيفي فقط، وتبقى على حالها في أنَّها لا تنتمي لأصلٍ اشتقاقيّ. وعلاوة على هذا فإنَّ الأصل المشتق منه اللفظ ليس محل اتفاق دائمًا، وعليه فالاختلاف في تحديد أصول الكلمة ينتج عنه اختلافٌ في تصور الميزان الصرفي للكلمة، وهذا ما رأيناه في تلك الألفاظ التي ضُربت مثالًا على الأوزان الغريبة.

وتبرز لدينا في علم الصرف الحديث نظرةٌ نقديَّةٌ للصرف القديم الذي اعتمد – على حدِّ تعبيرهم – على الكتابة، أو الرسم المرئي، لا على المنطوق، والصرف هو نظام صوتي، والتوغّل في البحث في الصور السابقة للصورة المنطوقة، تخيّلٌ لا يُفضي إلَّا إلى الخلط بين الظواهر المتباعدة؛ ولذلك يقول الطيَّب بكوش: "تعليل التغييرات الصوتية انطلاقًا من الرسم المرئي لا من سلسلة الأصوات المسموعة... ينتج عن هذا الاعتبار أنَّ مراحل التغيير التي تمرُّ بها الصِّيغةُ قبل أنْ تتخذ شكلها النهائي تمثل صيغًا مستحيلةً، لا يمكن نطقها، وهو ما يجعل التفسير القديم نظريًّا صرفًا؛ لأنَّه خَطّي، بينما اعتبار التغيير الصوتي يجب أنْ يجعل كُلَّ الصيغ الناتجة ممكنة النطق"[٢]. لقد اهتمَّت العربيةُ بالحرف على

(١) المنصف (٧).

(٢) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث (٢٢).

حساب الحركة؛ ولذا لم تعرها اهتمامًا في الرسم، ولم يأتِ ذلك إلَّا بوقتٍ متأخر، على أنَّ رسم الكلمة لا يمكن أنْ يعكس كل المنطوق.

المنظور السابق أدَّى إلى استبدال الميزان الصرفي الذي يعتمد على الأصل والفرع بـ(الميزان الصوتي) وهو دعوة "لقياس الكلمة على أساس ما هي عليه، بعد التحريك، أو الحذف، أو الزيادة، أو التغيير... ويعني كُلُّ هذا أنَّنا نَزِنُ الكلمةَ على ما هي عليه لا على ما كان أصلها وفقًا للمقاييس الصرفية التقليدية؛ فيسهل علينا أن نضبط قياسها الصوتي ضبطًا دقيقًا"(١). وهذا يعني أنَّ وزن (قال) (فَعَل) عند القدماء، وهي ضمن هذا المنظور (فال) وسعى (فَعَى)، وعليه ليس شرطًا أن نذكر أصول الميزان الثلاثة (ف ع ل)، بل الأمر منوطٌ بالإيقاع الصوتي، وكذا فإنَّ مهديّ (مَفْعِيّ) أو (مَفْعِيْل)؛ لأنَّنا لا نقول: مَهْدُوْي، فهي ليستْ (مَفْعُول)، وهكذا(٢).

إنَّ الكلام عن الميزان الصوتي يجعلنا نثير العديد من الأسئلة، ومنها: ما قواعد الميزان الصوتي التي يجب أن نُعملها حتى نصل إلى الأوزان الصحيحة صوتيًّا؟ وهل الميزان الصوتي يجعل الأصول المكررة أصولًا أم زوائد؟ وهل الحروف الزوائد عنده هي حروف (سألتمونيها) أو غيرها؟ وكيف نُمثِّل الحروف الزائدة إذا كانتْ منقلبةً أو مبدلةً؟ وكيف تعامل الكلمة التي لا دليل من الاشتقاق على تعيين أصولها؟ وهل تكون فيما جُهل أصله حروف زوائد؟ وإذا كان فهل يلتزم بمواضع زيادة حروف الزيادة التي نصَّت عليها كتب الصرف القديم؟ إنَّ

(١) الصرف وعلم الأصوات (٢٧).

(٢) انظر: المنهج الصوتي للبنية العربية (٤٩).

كل هذه الأسئلة لا نجد لها جوابًا عند الذين تناولوا الميزان الصوتي في كتبهم- عند من اطلع البحث عليها- وعليه يبقى الوزن الصوتي فرديّ التقدير، ينطلق من الكلام السابق الذي يشير إلى أنَّ وزن الكلمة يكون على ما هي عليه لا على ما كان أصلها.

إنَّ المنصف يجب أن يقول: إنَّ الصرف العربي يتمتع بنظرةٍ عميقةٍ؛ ولذا كان اتجاهه نحو البنية العميقة لا البنية السطحية؛ ليحفظ لنا كُلَّ التغيُّرات التي جرتْ على اللفظ، وبهذا نتمكن من فهم السبب وراء هذا المنطوق، والاختلاف بينه وبين غيره، وما الدرسات الحديثة التي قامتْ بناءً على قاعدة المماثلة والمخالفة إلَّا نتاج المنظور القديم، فلو لم يحفظ لنا القدماء الأصل، لم يعرف المحدثون التحولات على البنية، وَلَبقيت المسألة تلقينًا وحفظًا للمنطوق، فإن اختلَّ المنطوقُ لسببٍ ما، لم يكن بين أيدينا أصلٌ نلجأ إليه لنعرفَ الصواب من الخطأ.

ونريد هنا أنْ نُفيد من الوزن الصوتي؛ لنحاول أنْ نرى أيّ الآراء القديمة يتوافق هو والتوجه الحديث، وهل يمكن أنْ يحلَّ الوزنُ الصوتيُّ مكان الميزان الصرفي؟ وسعيًا لهذا وضعنا جدولًا لعددٍ من الألفاظ ضمن الأوزان السابقة؛ لنرى مدى التوافق بين الاتجاهين.

اللفظة	الوزن الصرفي الغريب	الوزن الصوتي	مدى التوافق
مَرْمَريْس	فَعْفَعيل	فَعْفَعيل/فَعْلَليل	متوافق/غير متوافق
زَرْنوق/ زُرْنوق	فَعْنول/ فُعْنول	فَعْنول/ فُعْنول	متوافق
مُرَيّق	فُعَيّل	فُعّيل	متوافق
دُرِّيءٌ/ دُرِّيّ	=	فُعّيل	متوافق

عُلِّيَّة	=	فُعْلِيَّة	غير متوافق
مُعْلوقٌ	مُفْعول	مُفْعول	متوافق
مُغرُود	=	مُفْعول	متوافق
خُبَعْثِنٌ	فُعَلِّن	فُعَلِّل	غير متوافق
ضَهْيَد	فَعْيَل	فَعْيَل	متوافق
مَرْيَم	فَعْيَل	فَفْعَل	متوافق

إنَّ الوزنَ الصوتي لا يهتمُّ أكانتْ فاءُ الكلمة مضمومةً أم مفتوحةً أم مكسورةً؟ لأنَّه يحاكي المنطوق، ولا يدخل ضمن دائرة التمييز بين الأوزن؛ عربي وغير عربي، ومهمل ونادر وغير ذلك، غير أنَّنا نلحظ وجود توافق ما بين الاتجاهين في وزن:

اللفظة	الوزن الصرفي الغريب	الوزن الصوتي	مدى التوافق
زَرْنوق/ زُرْنوق	فَعْنول/ فُعْنول	فَعْنول/ فُعْنول	متوافق
مُرَيْق	فُعَيل	فُعَيل	متوافق
مُعْلوقٌ	مُفْعول	مُفْعول	متوافق
ضَهْيَد	فَعْيَل	فَعْيَل	متوافق

والألفاظ السابقة واضحة الصيغة، وسهلة الوزن، ويتضح الأصلي من الزائد فيها؛ إلَّا أننا وعند النظر إلى باقي الأوزان:

اللفظة	الوزن الصرفي الغريب	الوزن الصوتي	مدى التوافق
مَرْمَريْس	فَعْفَعيل	فَعْفَعيل	متوافق
دُرِّيءٌ/ دُرِّيّ	فُعّيل	فُعّيل/ فُعّيّ	متوافق إلى حدٍّ ما
عُلِّيَّة	=	فُعْلِيَّة	غير متوافق
مُغرُود	=	مُفْعول	متوافق

خُبَعْثِنٌ	فُعَلِّن	فُعَلِّن	متوافق
مَرْيَم	فَعْيل	مَفْعَل	غير متوافق

نجد توافقًا في بعضها؛ إلَّا أنَّ الوزن الغريب المثبت لها ليس مقطوعًا بصحّته؛ إذ لا دليلَ على أصله اللغوي، فكيف نحكم على (مرمريس) بأنها: فَعْفَعيل، أو فَعْلَليل، وإذا قلنا: لسنا بحاجةٍ لتحديد الزائد فما الفائدة من الوزن هنا؟! أهو فقط لضبط اللفظ؟ وهو متاحٌ بطرق أخرى كالحركة والضبط باللفظ. وعند النظر في كُلٍّ من: مُغرُود، وخُبَعْثِن، ومَرْيَم؛ نجد الوزن الصوتي بيّن أنَّ الميم والنون في الألفاظ السابقة زائدةٌ، ولا دليلَ قاطع على زيادة هذه الحروف؛ بل يميل كثيرٌ من العلماء كما رأينا ذلك سابقًا إلى أنَّها أصليَّةٌ، ولهذا نقول: إنَّ الميزان الصوتي يمكن أنْ يكون أداةً رديفةً للميزان الصرفي، وليستْ بديلةً له، تساعد في ضبط الوزن للفظ، وتراعي المنطوق، مع وضع ضوابط تحيل للأصل، كأنْ نقول: إنَّ (قال) على وزن (فال)؛ لكنَّ الألفَ لا تكون أصلاً، وبالتالي فهي إمَّا واو أو ياء، وحركة عين الماضي...إلخ؛ حتى يظلَّ المُتعلِّم على صلةٍ بأهمِّ ما يُميِّز العربيةَ أَلَا وهو الاشتقاق.

لقد أوجد علماؤنا الأوائل الميزان الصرفي للتعرف على أصل اللفظ مباشرة من خلال الوزن، فيعرف السَّامعُ الزَّائدَ من الأصلي، وبالنَّظر إلى الميزان الصوتي فإنَّنا لا يمكن أنْ نثق فيه لتحديد هذا الأمر، بل لا بُدَّ من الرجوع إلى المعجم وأقوال العلماء لبيان ذلك. إنَّ الذين نظَّروا للميزان الصوتي، ضربوا لنا أمثلةً يسيرةً واضحةً؛ كقولهم: كَتَبَ: فَعَلَ؛ إذ ليس فيها أيّ نوعٍ من تنوعات العربية

الكثيرة وتغيراتها، ولو كان بديلًا حقيقيًّا لعالجوا فيه الكمَّ الهائلَ من التفاعلات الصوتية بين الألفاظ، وما طرأ عليها من إبدالٍ وإعلالٍ إلى غير ذلك.

وبالنظر إلى كلمة (عُلِّيَّة) كمثالٍ للمقارنة بين الميزانين، وسواء أَنُطقتْ بضم الفاء أم كسرها فلا إشكالَ، نجد أنَّ الواقع يقول: إنَّها من (ع. ل. و) فهي من: العلو، وهذه أصولها، والوزن الصوتي يجعلها (فُعْلِيَّة)؛ إذ جعل اللام المشدّدة عين الكلمة ولامها، وليس هذا بصوابٍ كما نعلم؛ إذ حصل في الكلمة إعلالٌ والياء المشدَّدة هي بالأصل لام الكلمة (الواو) والياء الزائدة، فهي: (عُلْوِيَة).

ونقف أخيرًا مع علم الأصوات الحديث وعلم اللغة بشكلٍ عام، اللذين نظرا في كثيرٍ من الصِّيغ الصَّرفيَّة، وحاولا تفسيرَ أسباب التحول فيها، ومن ذلك الحديث عن صيغتي: (مُفْعول) و(فُعْنول)، وقد رأينا سابقًا أنَّ القدماء يُبيِّنون أنَّ الأصل في (مُفْعول) فتح فاء الكلمة، وورود بعض الألفاظ على صيغة (فَعْنول) بالفتح، وقد أشار براجستراسر إلى أنَّ هذا من باب الإبدال بين الحركات، فقال: "ومن أنواع هذا الجنس من التشابه، نوعٌ مُطِّردٌ، وقانونه الصوتي أنَّ كُلَّ (فَعْليل) و(فَعْليل) صار(فُعْليلا) و(فُعْليلا) في اللغة الفصحى... غير أنَّه في صيغتي: (مَفْعول و تَفْعُل) إذا كانتْ مصدرًا لم تنقلب الضمَّةُ فتحةً"(١). وعليه يُفهم أنَّ بعض الصِّيغ الباقيةِ في العربية هو من باب الرواسب اللغوية، التي احتفظتْ بصورتها في بيئةٍ مُعيَّنةٍ، أو أُحتفظ بالصورتين؛ لقلة الاستعمال، من مثل: (فَعْيَل وفِعْيَل وفَعْنول وفُعْنول). وأشار سيبويه في بيان عِلّة ضم فاء صيغة (مُفْعول) وأصلها (مَفْعُول) إلى أنَّ ذلك بسبب الإتباع الحركي لضمة

(١) التطور النحوي للغة العربية (٦٣).

العين، التي مطلت بعد ذلك، وهذا الكلام يؤكده فوزي الشايب؛ إذ يرى أنَّ العلَّة وراء ضم فاء الصيغتين هو المماثلة بين الحركات؛ وذلك بسبب حركة المقطع الثاني المنبور[١] (عو، نو).

ولعلَّ هذا ما جرى لصيغة (فُعِّيل)؛ لأنَّ إنكار هذه الصيغة بأنَّ الأصل فيها هو الكسر يشير- ربّما- إلى تحول هذه الصيغة بسبب المماثلة بين الحركات؛ إذ تحوَّلت ضمَّةُ الفاء إلى كسرةٍ بسبب الصائت الطويل (ي) وهو تحت تأثير المقطع الثاني المنبور؛ ولذا فقدت صيغة (فَعِّيل) لذات العلّة.

وتجيء صيغة (فَعْيَل) مغايرة في هذا الباب، فالاختلاف في هذه الصيغة يكمن في أنَّ (الياء) المتحركة فيها نصف صائت، "ولو تحركت الياء لم تسقط"[٢]؛ ولذا كانتْ رأس المقطع الثاني، وهي متحركة بالفتح، ويشير مَنْ نفى وجود هذا الصيغة؛ لأنَّها مُولَّدة، إلى التماثل الحاصل في الأصل بين حركة الفاء (بالكسر) و(الياء) نصف الصائت، فيثبت أنَّ كُلَّ ما جاء بالفتح هو بالكسر أصلًا.

وبالوقوف عند مسألة زيادة النون في صيغة (فَعْنول)، فلقد رأينا سابقًا أنَّ العلماء ذكروا في: خَرْنوب (فَعْنول) أنَّ النُّون بدلٌ من الراء المكررة؛ كراهية التضعيف، وفي (الذُّرْنُوحُ) يشير سيبويه إلى أنَّها من: ذُرَّاح[٣]، والراء تكراريّة في أصلها، فكيف مع التضعيف؟! هذا الكلام يُؤَكِّده علم الأصوات الحديث،

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية (١٢٩).

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١١١/٤).

(٣) الكتاب (٣٢٢/٤).

ويطلق عليه مصطلح العنصر التعويضي، وفي هذا يقول فوزي الشايب: "وأكثر ما يكون التعويض بأشباه الحركات، والأصوات المتوسطة... والنون من بين الأصوات جميعها تعد الصوت الأكثر استخدامًا في هذا المجال؛ نظرًا إلى الغنّة الملازمة لها في النطق"[١].

وتبرز – أيضًا – صيغة (فَعْفَعيْل) في باب التكرار؛ لكنَّها لا توصف بالزيادة التعويضيَّة؛ إذ لا يوجدُ تضعيفٌ يُعوض عنه بصوتٍ آخر؛ لكراهية توالي الأمثال، وإنَّما المسألةُ – كما بينَّها القدماءُ – من باب الإلحاق؛ إذ هو من الثلاثي (مرس)، إلَّا إذ جعلنا (مَرْمَريس) من (المَرْمَر) على أنَّه من الثلاثي (مرّ) كما ذكر ذلك ابنُ فارس[٢]، وعليه يكون الافتراضُ أنَّ الأصل (المرّر)، ثم خولف بين المتماثلات بالميم فأصبحت (مرمر).

* * *

(١) أثرالقوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية (٢٧٨).

(٢) مقاييس اللغة (مرر).

الخاتمة:

الحمد لله وكفى، والصلاة على مَنْ اصطفى، فبعدما توقفنا عند عددٍ من الأوزان الصرفية الغريبة للأسماء، وموقف علماء اللغة القدماء منها، والبحث عن علَّة وصفها بالوزن الغريب، ودراستها من منظور علم الأصوات الحديث، يمكن أن نصل إلى مجموعةٍ من النتائج، وهي:

أوَّلًا: إنَّ الأوزان الموصوفة بالغرابة جاءتْ على نوعين: نوع ثابت الغرابة؛ لأنَّ الألفاظ المحمولة عليه لا يحتمل وزنها غيره؛ لظهور اشتقاقها، وسبب وصفه بالغرابة أنَّ الألفاظ التي جاءتْ عليه قليلة، أو ثابتة في بعض لغات اللفظ دون بعض. ونوع محتمل الغرابة؛ لأنَّ الألفاظ المحمولة عليه تحتمله وتحتمل غيره؛ لغموض اشتقاقها، أو للخلاف في عجمتها، أو في زيادة بعض حروفها، وسبب وصفه بالغرابة أنَّ بعض احتمالات الاشتقاق تؤدي إليه. فالنوع الأول لا تُؤثِّر غرابته في قبوله؛ لثبوت ألفاظه عن العرب، والنوع الثاني أدَّتْ غرابتُه إلى رده وترجيح غيره عليه.

ثانيًا: يعدُّ ضبط فاء الكلمة في الميزان الصرفي سببًا من أسباب وصف وزنٍ ما بالغريب، من مثل وزن (فَعْيَل، وفُعِّيل، وفَعْنول)، في حين كسر فاء الأول والثاني، وضم فاء الثالث يجعلها من الأوزان المعروفة.

ثالثًا: غالب الألفاظ التي يُؤتى بها تمثيلًا على الوزن الغريب تكون غامضة الدلالة؛ ولذلك نرى العلماء يذكرون معناها عند ذكرها، فحصلت الغرابة من جهتين: غرابة الوزن، وغرابة اللفظ.

رابعًا: يدخل في غالب الأوزان الغريبة ألفاظٌ اختُلف في نسبتها للعربية، مع موافقة ضبطها للوزن الغريب، من مثل: التَّنُّور، والمُرّيق، ومَرْيَم.

خامسًا: يعد الاشتقاق سببًا في الحكم على بعض الأوزان بالغرابة، من مثل كلمة: دُرّيء هل هي من درأ أم من درر؟ ومرمريس، هل هي من مرس أم من مرمر؟ وخُبَثْعَن، هل هي خماسية، أم من خبث، أم من خبثع؟ وبناء على هذا نشأ الخلاف في تحديد نوع الزيادة، والمفضي للحكم على الوزن بأنَّه غريبٌ أم لا.

سادسًا: قلَّة ألفاظ الوزن الغريب، وغالب هذه الألفاظ محلّ خلاف في كونها تتبع للوزن الغريب أصلًا؛ مما يجعل هذا الأمر من أسباب غرابة الوزن.

سابعًا: إنَّ الميزان الصوتي لا يصلح أنْ يكون بديلًا للميزان الصرفيّ؛ إذ لا يستطيع أنْ يُبيِّن أصل اللفظ، ولا يصدق دائمًا في بيان الزائد من الأصلي، ولا تُمثِّل الاختلافات في ضبط حركات الموزون إشكالاً لديه، فيبيّن الفصيح من غير الفصيح؛ لكنَّنا يمكن أنْ نعده داعمًا للميزان الصرفي، ومقوّيًا له.

ثامنًا: يشير علم الأصوات الحديث إلى أنَّ بعض الأوزان الصرفية تعدّ من الرواسب اللغوية، من مثل: فَعْيَل وفَعْنول، وأنَّ التحوّل في الوزن كان بسبب قوة المقطع الثاني المنبور؛ مما أدَّى إلى مماثلةٍ بين الصوائت ما بين بداية المقطع الأوّل وبداية المقطع الثاني، وهو ما يُسمَّى عند القدماء بالإتباع، ومثاله: فَعْنول؛ إذ تحوَّلت إلى فُعْنول، ومَفْعول إلى مُفْعول.

تاسعًا: أنَّ الزيادة في بعض الأوزان؛ سواء أكانت من حروف الزيادة أم زيادة تكرار الأصل، يمكن أنْ تُفسَّر من باب الزيادة التعويضية؛ لكراهية توالي الأمثال، كما جاء في (فَعْفَعِيل، وفَعْنول).

* * *

المصادر والمراجع:

- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القَطَّاع الصقلي، ت: أحمد محمد عبد الدايم، د.ط، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٩٩م.
- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، فوزي الشايب، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد،٢٠١٦م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ت: رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.
- إصلاح المنطق، يعقوب بن إسحاق بن السكيت، ت: محمد مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السراج، ت: عبد الحسين الفتلي، د.ط، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، د.ت.
- البارع في اللغة، أبو علي القالي، ت: هشام الطعان، ط١، مكتبة النهضة، بغداد، دار الحضارة العربية، بيروت، ١٩٧٥م.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ت: صدقي محمد جميل، د.ط، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- البغداديات، أبو علي الفارسي، ت: صلاح الدين عبدالله، د.ط، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، العراق، د.ت.
- تاج العروس، محمّد، مرتضى الزَّبيدي، ت: علي شيري، ط ٢، دار الفكر،١٤٢٤ هـ.
- تُحْفَة الأَقران في ما قرئ بالتَّثليث من حروف القرآن، أحمد بن يوسف الرعيني، ط٢، كنوز أشبيليا، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧م.
- تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عبد الرزاق الصاعدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٢م.

– التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطّيّب بكوش، ط ٣، المطبعة العربية، تونس، ١٩٩٢م.

– التطور النحوي للغة العربية، براجستراسر، تعليق: رمضان عبد التواب، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٤م.

– التقفية في اللغة، أبو بشر البَندنيجي، ت: خليل إبراهيم العطية، د.ط، وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العراقية، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٦م.

– تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف ناظر الجيش، ت: علي محمد فاخر وآخرون، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ١٤٢٨هـ.

– تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري، ت: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت،٢٠٠١م.

– جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن دريد، ت: رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

– حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد الصّبان، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.

– الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ت: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، د.ط، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٨٤م.

– الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ت: محمد علي النجار، د.ط، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

– رسالة الملائكة، أبو العلاء المعري، ت: محمد سليم الجندي، د.ط، دار صادر، بيروت، ١٩٩٢م.

– الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم أبو بكر الأنباري، ت: حاتم صالح الضامن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م.

– سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، ت: حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.

- سفر السعادة وسفير الإفادة، علي بن محمد علم الدين السخاوي، ط٢، ت: محمد الدالي، دار صادر، بيروت، ١٩٩٥م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.
- شرح التصريف، أبو القاسم الثمانيني، ت: إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م.
- شرح الجاربردي على الشافية في الصرف (ضمن مجموعة الشافية في علميّ التصريف والخط)، أحمد بن الحسن الجاربرديّ، عناية: محمد شاهين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٤م.
- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله جمال الدين بن مالك، ت: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ١٩٨٢م.
- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش، ت: مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د.ت.
- شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين حسن بن محمد الأستراباذي، ت: عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، ت: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٩٧٥م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، ت: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.
- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، شهاب الدين الخفاجي، ت: محمد كشّاش، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى، ت: حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ويوسف محمد عبد الله، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق ،١٩٩٩م.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، د.ت.

- الصرف وعلم الأصوات، ديزيره سقال، ط١، دار الصداقة العربية، بيروت، ١٩٩٦م.

- الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعول، علي بن أحمد بن معصوم، ت: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، د.ط، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، لندن، د.ت.

- العباب الزاخر واللباب الفاخر، الحسن بن محمد الصّاغاني، ت: محمد آل ياسين، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧م.

- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، د.ط، دار ومكتبة الهلال، السليمانية، د.ت.

- غريب الحديث، أبو سليمان الخطابي، ت: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، د.ط، دار الفكر، دمشق، م.

- فوائت كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، ت: محمد البكاء، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية)، بغداد،٢٠٠٠م.

- كتاب الأفعال، سعيد بن محمد السرقسطي، ت: حسين محمد محمد شرف، د. ط، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٥.

- كتاب الأفعال، علي بن جعفر بن القَطَّاع، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٣م.

- الكتاب، سيبويه عمرو بن بشر، ت: عبد السلام هارون، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.

- الكليات، أيوب بن موسى الكفوي، ت: عدنان درويش، ومحمد المصري، د.ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.

- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، ط٣، دار صادر، بيروت،١٤١٤هـ.

- ليس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه، ت: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٢، مكة المكرمة، ١٩٧٩م.
- المحيط في اللغة، إسماعيل الصاحب بن عباد، ت: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط١، عالم الكتب، بيروت، لبنان،١٩٩٤م.
- المخصص، أبو الحسن علي بن سيده، ت: خليل إبراهيم جفال، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٦م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، ت: فؤاد علي منصور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، ت: محمد كامل بركات، ط١، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، ١٤٠٥هـ.
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري الزجاج، ت: عبد الجليل شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.
- معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء، ت: أحمد نجاتي ومحمّد النجار، د.ط، نشر ناصر خسرو، طهران، د.ت.
- المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوّال بابستي، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٣هـ.
- مقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق الشاطبي، ت: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة،٢٠٠٧م.
- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، ت: عبد السلام هارون، د.ط، اتحاد الكتاب العرب، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن عصفور، ت: أحمد عناية، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٣٢هـ.
- المنصف، أبو الفتح عثمان بن جني، ط١، دار إحياء التراث القديم، بيروت،١٩٥٤م.

- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.

* * *

References

- Abniyat al-Asmā' wa-al-Afʿāl wa-al-Maṣādir, Ibn al-Qaṭṭāʿ al-Ṣiqillī, edited by Aḥmad Muḥammad ʻAbd al-Dāyim, n.ed., Dār al-Kutub wa-al-Wathā'iq al-Qawmīyah, Cairo, 1999 CE.
- Al-ʿAbāb al-Zākhir wa-al-Lubāb al-Fākhir, al-Ḥasan ibn Muḥammad al-Ṣāghānī, edited by Muḥammad Āl Yāsīn, 1st edition, The General House of Cultural Affairs, Baghdad, 1987 CE.
- Al-ʿAyn, al-Khalīl ibn Aḥmad al-Farāhīdī, edited by Mahdī al-Makhzūmī and Ibrāhīm al-Sāmarāʾī, n.ed., Dār wa-Maktabat al-Hilāl, al-Sulaymānīyah, n.d.
- Al-Baghdādīyāt, Abū ʻAlī al-Fārisī, edited by Ṣalāḥ al-Dīn ʻAbd Allāh, n.ed., Ministry of Endowments and Religious Affairs, Revival of Islamic Heritage, Iraq, n.d.
- Al-Baḥr al-Muḥīṭ fī al-Tafsīr, Abū Ḥayyān al-Andalusī, edited by Ṣidqī Muḥammad Jamīl, n.ed., Dār al-Fikr, Beirut, 1420 AH.
- Al-Bāriʻ fī al-Lughah, Abū ʻAlī al-Qālī, edited by Hishām al-Ṭaʻān, 1st edition, Maktabat al-Nahḍah, Baghdad, Dār al-Ḥaḍārah al-ʻArabīyah, Beirut, 1975 CE.
- Al-Ḥujjah lil-Qurrāʾ al-Sabʿah, Abū ʿAlī al-Fārisī, edited by Badr al-Dīn Qahwajī and Bashīr Ḥuwayjānī, n.ed., Dār al-Maʾmūn lil-Turāth, Damascus, 1984 CE.
- Al-Khaṣāʾiṣ, Abū al-Fatḥ ʿUthmān ibn Jinnī, edited by Muḥammad ʿAlī al-Najjār, n.ed., ʿĀlam al-Kutub, Beirut, n.d.
- Al-Kitāb, Sībawayh ʿAmr ibn Bishr, edited by ʿAbd al-Salām Hārūn, 3rd edition, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah, Beirut, 1988 CE.
- Al-Kullīyāt, Ayyūb ibn Mūsá al-Kafawī, edited by ʻAdnān Darwīsh and Muḥammad al-Miṣrī, n.ed., Mu'assasat al-Risālah, Beirut, n.d.
- Al-Manhaj al-Ṣawtī lil-Binyah al-ʻArabīyah: Ru'yah Jadīdah fī al-Ṣarf al-ʻArabī, ʻAbd al-Ṣabūr Shāhīn, Mu'assasat al-Risālah, Beirut, 1980 CE.
- Al-Muḥīṭ fī al-Lughah, Ismāʿīl al-Ṣāḥib ibn ʿAbbād, edited by al-Shaykh Muḥammad Ḥasan Āl Yāsīn, 1st edition, ʿĀlam al-Kutub, Beirut, Lebanon, 1994 CE.

- Al-Mu‘jam al-Mufaṣṣal fī al-Naḥw al-‘Arabī, ‘Azīzah Fawwāl Bābastī, 1st edition, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah, Beirut, 1413 AH.
- Al-Mukhaṣṣaṣ, Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn Sīda, edited by Khalīl Ibrāhīm Jaffāl, 1st edition, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, Beirut, 1996 CE.
- Al-Mumti‘ al-Kabīr fī al-Taṣrīf, ‘Alī ibn Mu’min ibn ‘Uṣfūr, edited by Aḥmad ‘Ināyah, 1st edition, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, Beirut, 1432 AH.
- Al-Munṣif, Abū al-Fatḥ ‘Uthmān ibn Jinnī, 1st edition, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-Qadīm, Beirut, 1954 CE.
- Al-Musā‘id ‘alá Tashīl al-Fawā’id, Bahā’ al-Dīn ibn ‘Aqīl, edited by Muḥammad Kāmil Barakāt, 1st edition, Umm Al-Qura University, Dār al-Fikr, Damascus, Dār al-Madanī, Jeddah, 1405 AH.
- **Al-**Muzhir fī ‘Ulūm al-Lughah wa-Anwā‘ihā, Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī, edited by Fu’ād ‘Alī Manṣūr, 1st edition, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah, Beirut, 1998 CE.
- Al-Ṣarf wa-ʿIlm al-Aṣwāt, Dīzīrī Saqqāl, 1st edition, Dār al-Ṣadāqah al-ʿArabīyah, Beirut, 1996 CE.
- Al-Ṣiḥāḥ: Tāj al-Lughah wa-Ṣiḥāḥ al-ʿArabīyah, Ismāʿīl ibn Ḥammād al-Jawharī, edited by Aḥmad ʿAbd al-Ghafūr ʿAṭṭār, 4th edition, Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn, Beirut, n.d.
- Al-Taqfiyah fī al-Lughah, Abū Bishr al-Bandanījī, edited by Khalīl Ibrāhīm al-ʿAṭiyyah, n.ed., Wizārat al-Awqāf, Iḥyā’ al-Turāth al-Islāmī, The Republic of Iraq, Maṭbaʿat al-ʿĀnī, Baghdad, 1976 CE.
- Al-Taṣarruf al-‘Arabī min Khilāl ‘Ilm al-Aṣwāt al-Ḥadīth, al-Ṭayyib Bakkūsh, 3rd edition, al-Maṭba‘ah al-‘Arabīyah, Tunisia, 1992 CE.
- Al-Taṭawwur al-Naḥwī lil-Lughah al-‘Arabīyah, Bergsträsser, commentary by Ramaḍān ‘Abd al-Tawwāb, 2nd edition, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 1994 CE.
- Al-Ṭirāz al-Awwal wa-al-Kināz limā ʿalayhi min Lughat al-ʿArab al-Muʿawwal, ʿAlī ibn Aḥmad ibn Maʿṣūm, edited by Muʾassasat Āl al-Bayt li-Iḥyāʾ al-Turāth, n.ed., Muʾassasat Āl al-Bayt li-Iḥyāʾ al-Turāth, London, n.d.

- Al-Uṣūl fī al-Naḥw, Abū Bakr Muḥammad ibn al-Sarrāj, edited by ʻAbd al-Ḥusain al-Fatlī, n.ed., Mu'assasat al-Risālah, Lebanon, Beirut, n.d.
- Al-Zāhir fī Maʿānī Kalimāt al-Nās, Muḥammad ibn al-Qāsim Abū Bakr al-Anbārī, edited by Ḥātim Ṣāliḥ al-Ḍāmin, 1st edition, Muʾassasat al-Risālah, Beirut, 1992 CE.
- Athar al-Qawānīn al-Ṣawtiyah fī Binā' al-Kalimah al-ʻArabīyah, Fawzī al-Shāyib, 1st edition, ʻĀlam al-Kutub al-Ḥadīth, Irbid, 2016 CE.
- Fawāʾit Kitāb Sībawayh, Abū Saʿīd al-Sīrāfī, edited by Muḥammad al-Bakkāʾ, 1st edition, The General House of Cultural Affairs (Āfāq ʿArabīyah), Baghdad, 2000 CE.
- Gharīb al-Ḥadīth, Abū Sulaymān al-Khaṭṭābī, edited by ʿAbd al-Karīm Ibrāhīm al-Gharbāwī, n.ed., Dār al-Fikr, Damascus, n.d.
- Ḥāshiyat al-Ṣabbān ʿalá Sharḥ al-Ushmūnī li-Alfīyat Ibn Mālik, Abū al-ʿIrfān Muḥammad al-Ṣabbān, 1st edition, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Beirut, 1997 CE.
- Irtishāf al-Ḍarab min Lisān al-ʻArab, Abū Ḥayyān al-Andalusī, edited by Rajab ʻUthmān Muḥammad, 1st edition, al-Khānjī Bookstore, Cairo, 1998 CE.
- Iṣlāḥ al-Manṭiq, Yaʻqūb ibn Isḥāq ibn al-Sikkīt, edited by Muḥammad Marʻab, 1st edition, Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʻArabī, 2002 CE.
- Jumhurat al-Lughah, Abū Bakr Muḥammad ibn Durayd, edited by Ramzī Munīr Baʿlabakkī, 1st edition, Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn, Beirut, 1987 CE.
- Kitāb al-Afʿāl, ʿAlī ibn Jaʿfar ibn al-Qaṭṭāʿ, 1st edition, ʿĀlam al-Kutub, Cairo, 1983 CE.
- Kitāb al-Afʿāl, Saʿīd ibn Muḥammad ibn al-Ḥaddād, edited by Ḥusayn Muḥammad Muḥammad Sharaf, n.ed., Mu'assasat Dār al-Shaʿb, Cairo, 1975 CE.
- Laysa fī Kalām al-ʻArab, al-Ḥusayn ibn Aḥmad ibn Khālawayh, edited by Aḥmad ʻAbd al-Ghafūr ʻAṭṭār, 2nd edition, Makkah al-Mukarramah, 1979 CE.
- Lisān al-ʻArab, Muḥammad ibn Mukarram ibn Manẓūr, 3rd edition, Dār Ṣādir, Beirut, 1414 AH.

- Maʻānī al-Qur'ān wa-Iʻrābuhu, Ibrāhīm ibn al-Sarī al-Zajjāj, edited by ʻAbd al-Jalīl Shalabī, 1st edition, ʻĀlam al-Kutub, Beirut, 1988 CE.
- Maʻānī al-Qur'ān, Yaḥyá ibn Ziyād al-Farrā', edited by Aḥmad Najātī and Muḥammad al-Najjār, n.ed., Nashr Nāṣir Khusraw, Ṭahrān, n.d.
- Maqāṣid al-Shāfiyah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah (Sharḥ Alfīyat Ibn Mālik), Abū Isḥāq al-Shāṭibī, edited by ʻAbd al-Raḥmān ibn Sulaymān al-ʻUthaymīn et al., 1st edition, The Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage at Umm Al-Qura University, Makkah al-Mukarramah, 2007 CE.
- Maqāyīs al-Lughah, Aḥmad ibn Fāris, edited by ʻAbd al-Salām Hārūn, n.ed., Ittiḥād al-Kuttāb al-ʻArab, Cairo, 2002 CE.
- Risālat al-Malāʾikah, Abū al-ʿAlāʾ al-Maʿarrī, edited by Muḥammad Salīm al-Jundī, n.ed., Dār Ṣādir, Beirut, 1992 CE.
- Safar al-Saʿādah wa-Safīr al-Ifādah, ʿAlī ibn Muḥammad ʿIlm al-Dīn al-Sakhāwī, edited by Muḥammad al-Dālī, 2nd edition, Dār Ṣādir, Beirut, 1995 CE.
- Shams al-ʿUlūm wa-Dawāʾ Kalām al-ʿArab min al-Kulūm, Nashwān ibn Saʿīd al-Ḥimyarī, edited by Ḥusayn ibn ʿAbd Allāh al-ʿUmrī, Muṭahhar ibn ʿAlī al-Iryānī, and Yūsuf Muḥammad ʿAbd Allāh, 1st edition, Dār al-Fikr al-Muʿāṣir, Beirut, Dār al-Fikr, Damascus, 1999 CE.
- Sharḥ al-Jārabradī ʿalá al-Shāfiyah fī al-Ṣarf (within *Majmūʿat al-Shāfiyah fī ʿIlmay al-Taṣrīf wa-al-Khaṭṭ*), Aḥmad ibn al-Ḥasan al-Jārabradī, supervised by Muḥammad Shāhīn, 1st edition, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Beirut, 2014 CE.
- Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh Jamāl al-Dīn ibn Mālik, edited by ʿAbd al-Munʿim Aḥmad Harīdī, 1st edition, Jāmiʿat Umm al-Qurá, Markaz al-Baḥth al-ʿIlmī wa-Iḥyāʾ al-Turāth al-Islāmī, Kullīyat al-Sharīʿah wa-al-Dirāsāt al-Islāmīyah, Makkah al-Mukarramah, 1982 CE.
- Sharḥ al-Mufaṣṣal, Yaʿīsh ibn ʿAlī ibn Yaʿīsh, edited by Mashyakhat al-Azhar, Idārat al-Ṭibāʿah al-Munīrīyah, Miṣr (Egypt), n.d.

- Sharḥ al-Taṣrīf, Abū al-Qāsim al-Thamānīnī, edited by Ibrāhīm ibn Sulaymān al-Buʿaymī, 1st edition, Maktabat al-Rushd, Riyadh, 1999 CE.
- Sharḥ al-Ushmūnī ʿalá Alfīyat Ibn Mālik, ʿAlī ibn Muḥammad al-Ushmūnī, 1st edition, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Beirut, Lebanon, 1998 CE.
- Sharḥ Kitāb Sībawayh, Abū Saʿīd al-Sīrāfī, edited by Aḥmad Ḥasan Mahdalī and ʿAlī Sayyid ʿAlī, 1st edition, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Beirut, 2008 CE.
- Sharḥ Shāfiyah Ibn al-Ḥājib, Muḥammad ibn al-Ḥasan al-Raḍī al-Astarābādhī, edited by Muḥammad Nūr al-Ḥasan, Muḥammad al-Zafzāf, and Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, n.ed., Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Beirut, Lebanon, 1975 CE.
- Sharḥ Shāfiyah Ibn al-Ḥājib, Rukn al-Dīn Ḥasan ibn Muḥammad al-Astarābādhī, edited by ʿAbd al-Maqṣūd Muḥammad ʿAbd al-Maqṣūd, 1st edition, Maktabat al-Thaqāfah al-Dīnīyah, Cairo, 2004 CE.
- Shifāʾ al-Ghalīl fīmā fī Kalām al-ʿArab min al-Dakhīl, Shihāb al-Dīn al-Khafājī, edited by Muḥammad Kashshāsh, 1st edition, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Beirut, 1998 CE.
- Sirr Ṣināʿat al-Iʿrāb, Abū al-Fatḥ ʿUthmān ibn Jinnī, edited by Ḥasan Hindāwī, 1st edition, Dār al-Qalam, Damascus, 1985 CE.
- Tadākhul al-Uṣūl al-Lughawīyah wa-Atharuhu fī Binā' al-Muʿjam, ʻAbd al-Razzāq al-Ṣāʿidī, ʻImādat al-Baḥth al-ʻIlmī, al-Jāmiʿah al-Islāmīyah bi-al-Madīnah al-Munawwarah, The Kingdom of Saudi Arabia, 2002 CE.
- Tahdhīb al-Lughah, Muḥammad ibn Aḥmad al-Azharī, edited by Muḥammad ʿAwaḍ Murʿib, 1st edition, Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, Beirut, 2001 CE.
- Tāj al-ʻArūs, Muḥammad Murtaḍá al-Zabīdī, edited by ʻAlī Shīrī, 2nd edition, Dār al-Fikr, 1424 AH.
- Tamhīd al-Qawāʿid bi-Sharḥ Tashīl al-Fawā'id, Muḥammad ibn Yūsuf Nāẓir al-Jaysh, edited by ʻAlī Muḥammad Fākher et al., 1st edition, Dar Al Salam for Printing, Publishing, Distribution, and Translation, Cairo, 1428 AH.

- Tuḥfat al-Aqrān fīmā Quri'a bi-al-Tathlīth min Ḥurūf al-Qur'ān, Aḥmad ibn Yūsuf al-Ru'aynī, 2nd edition, Kunūz Ishbīliyā, The Kingdom of Saudi Arabia, 2007 CE.

* * *